تعليمية اللغة الواصفة

يوسف مقران
المدرسة العليا للأساتِذة بوزريعة

ملخص
تبحث مداخلتُنا إحدى المؤهّلات الكامِنة في اللّغة وهي قابليتُها لأن تصِف نفسَها بنفسِها: ما أضحى يُدعى وظيفة اللّغة الواصِفة (Métalangage)، التي حينما تُوضَع في مقابل اللّغة الطبيعيّة وهي تصف هذه الأخيرة فهي باعتبارها أداة توصيل المَعرفة اللّسانيّة قد تُحدِث بعض المشكلات إذ تختلط مع هذه اللّغة الموصوفة (الطبيعيّة) كأداة تواصل وموضوع دراسة أو كما يدعوها البعض (Langage mondain) – وهو ما يمكن ترجمته حرفيّاً اللّغة حول العالم أو عن العالم ـ باعتبارها لا تصف نفسَها بقدر ما تصف العالم وتدور حوله وتتعلّق به وتشتغل عليه.

***كلمات مفاتيح**: التعليمية، اللغة الواصفة، الوعي المصطلحي، حس بيداغوجي.*

Résumé : La didactique du métalangage

Notre communication s'intéresse à l'une des dynamiques potentielles de la langue, à savoir sa disposition à se décrire par elle-même. La fonction qui relève du métalangage. Lequel quand il se frotte avec la langue naturelle pour des raisons de description de cette dernière et en tant qu'outil de transmission de la connaissance linguistique élaborée autour de celle-ci, se trouve confronté aux problèmes de confusion et d'amalgames dus à la réflexion « linguistique » sur un objet d'étude et de description qui n'est autre que cette langue naturelle ou comme on l'appelle souvent le langage mondain, puisqu'il porte sur le monde et se préoccupe de l'approcher et de le décrire. Ainsi la langue décrite est représentée par des données linguistiques souvent surchargées de traitement terminologiques, d'où le premier questionnement : qu'est ce qui justifie ces traitements métalinguistiques ? (Et par là le deuxième : quand ils ne sont pas d'ordre didactique n'entrainent-ils pas une certaine redondance ?) Une hypothèse est permise quant aux conséquences des ces traitements : les données linguistique se répètent à travers l'histoire de la linguistique car l'intérêt est porté davantage sur l'élaboration d'un métalangage que sur l'observation des faits linguistiques qui doivent changer à travers l'histoire de la langue (notamment la langue arabe exemplifiée dans notre communication)! Partant de ces définitions sommaires du métalangage et de son opposée (le langage mondain), du double questionnement et de l'hypothèse émise ci-haut, notre communication s'article en deux axes :

1. *Le métalangage un outil de description ou une fin en soi*
2. *Comment didactiser le métalangage ?*

مقدمة

لما كانت اللّغة الموصوفة تلك المادة اللّغوية أو المعطيات التي يقوم اللّساني بوصفها فإنّ دور المعالجات المصطلحيّة التي قد تستجيب لهمٍّ تعليميٍّ بارزٍ ينصبّ على تعليل اللّغة الواصِفة، ولكن يتمّ ذلك أحياناً على حساب اللّغة الموصوفة؛ حيث أنّ هذه الأخيرة أصبحت تمثّل عائقا أمام تطور البحث اللّساني ولاسيما العربي منه، بحيث اكتفى معظم اللّسانيين بما أتى به القدماء من معطيات، ولم يحاولوا وصف لغة أخرى بالاعتماد على جرد مواد جديدة انطلاقا من نصوص شفوية أو مكتوبة. بيد أنّ التمييز بين اللّغة الموصوفة ـ أي اللّغة / الموضوع، واللّغة الواصِفة ـ أي اللّغة / العلم، ليس أمراً هيِّناً على الإطلاق، لهذا يمكن أن نسأل: كيف يمكن أن نتبيّن الخطّ الفاصِل بينهما ؟ وكيف يمكن تعليم إحداهما لفائدة الأخرى ؟ هذان سؤالان مغامِران؛ لا نريد بهما سوى الإشارة إلى إضافاتٍ يضيفها دارسون، صار من الواضِح لنا

أنّها في واقِع الأمر ليست إلاّ معالجات مصطلحيّة تصبّ في همّ الفصل بين ما هو واصِف وما هو موصوف. وأشبه ما تكون المعالجات المصطلحيّة تلك العبارات التي تؤدّي في اللغة العادية وظيفة الحكي عن اللّغة المحكية (R. Jakobson, 1963, T.1, p.213-214.) أو بالتّعبير القارّ (Fonction métalinguistique). وقد سبق للمعنيين باللّغات الصوريّة أن طرحوا تلك التساؤلات، على غرار ما قام به جيل غاستون غرونجي (Gilles-Gaston Granger) على مستوى الرياضيات، وهو متخصِّص في السيميائيات، حيث عالج المحتوى والبنية والعلاقات، فوجد أنّ اللّغة الواصِفة بنية تقوم على علاقات قد لا تمتّ بأيّة صلة إلى المحتوى (G.-G. Granger, 1967, p.03.). والطريف في الأمر هو أنّ المصطلحيّة التي سبق للنحاة أن وضعوها، تقوم على هذه الثنائيّة التي تستدعي دائماً التمييز بين الوجهين المتلازميْن (الواصِف والموصوف). فإذا ما أخذنا في تحليل مصطلح *النحو* في حدِّ ذاته نجده قد اكتسب في ظلِّ اللّسانياتٍ ـ وبطريقة استقرائيّة لم تغب عن النحاة أنفسهم ـ مفهوميْن أساسيّيْن، وهما متلازمان: المفهوم الأوّل: النظام / القواعد، والمفهوم الثاني: العلم / اللّغة (الآلة) الواصفة.

إذا انطلقنا من التعريفات الأولية للغة الواصفة وما يقابلها من اللغة الموصوفة، ومن التساؤل المزدوج وكذا من الفرضية المقدَّمة، ستنقسم مداخلتنا إلى محورين مَصوغيْن في سؤاليْن:

1. هل اللغة الواصفة أداة وصفٍ أم غاية منشودة ؟
2. كيف تُكرَّس اللغة الواصِفة هدفاً تعليميّاً ؟

1. تحديد اللغة الواصفة

ثمّة ثلاثة لسانيين قد أولوا عناية خاصّة للّغة الواصِفة بل أولعوا بدراستها مِن باب معرفة الكيفيّة التي تشتغِل بها وهي تسترشِد خاصّةً ببناء صرح مصطلحيٍّ. وهم لويس يلمسلف ورومان ياكوبس وزليغ هاريس. إذ يكثر عندهم مقابلة اللّغة الواصِفة باللّغة الطبيعيّة. فهذا زليغ هاريس يقول: « نسمي الجمل الواصفة تلك الجمل التي تقول شيئاً عن الجمل أو المقطوعات التابعة للغة الطبيعيّة ». كما يَعتبر برتيل مالمبيرغ (Bertil Malmberg) أنّ أوّل مَن أطلق مصطلح *لغة واصِفة* وأدخله في الدّراسات اللّسانيّة، هو لويس يلمسلف؛ وذلك حينما أدرج مفهومه ضمن مفهوم الدليل اللّغوي على الرّغم مِن الطّابع الاصطناعي الذي يتحلّى به. وتُلحَق بهؤلاء الثّلاثة جوزيت ري ديبوف (Josette Rey-Debove) بصفتها منظِّرة للّغة الواصِفة. وبينما يذهب كلٌّ مِن Joseph Courtés & Algirdas Julien Greimas إلى أنّ مصطلح (*Métalangage*) قد وضِع أوّلَ الأمر مِن قبل مدرسة فيينا وخاصّة الفرع البولوني، ولاسيما العالِم تارسكي (Tarski)، وُضِع *للتفريق تفريقاً كاملاً بين اللّغة التي نتحدّث عنها واللّغة التي نتحدّث بها*. وهو ما جاء في قاموسهما كالآتي: « afin de distinguer nettement la langue dont nous parlons de la langue que nous parlons » ثمّ نُقِل المصطلح إلى ما اعتبراه (Sémiotique) من قبل يلمسلف وإلى اللّسانيات من طرف هاريس. وهذا جزءٌ ممّا ذهب إليه أحمد يوسف حينما أبرز دور أتباع حلقة فيينا مِن المناطِقة الذي طبعوا هذه اللّغة بطابعهم الخاصّ، فيُسجِّل في هذا الشّأن: « استلهم علماء اللّسانيات مفهوم اللّغة الواصفة من بحوث المناطقة؛ ولاسيما من أعضاء حلقة فيينا مثل كارناب، وكذلك العالم الرياضي والمنطقي ألفريد تارسكي (Tarski) أحد أبرز أعضاء مدرسة (لفوف ـ وارسو)؛ حيث نلفي أنّ هذا المفهوم الذي اصطنعه كارناب في كتاب (التركيب المنطقي للّغة) قد استمدّه من الرياضيات الواصِفة (هيلبرت) التي هي لغة منطقيّة منوطة بتحليل الرياضيات وتطهير الحساب من وجود أيّ تناقض فيه؛ وذلك بإقامة قواعد للبنى التركيبيّة الداخليّة المترابطة ». وأجدر اللّسانيين العرب الذين يمكن الإشادة بفضلهم في مجال الالتفات إلى *لغة اللّسانيات الواصِفة* عبد القادر الفاسي الفهري الذي كثيراً ما طرح مشاكل الهويّة أو الخصوصيّة وكذا التماسُك الداخلي للخطاب اللّساني. وكذلك فعل عبد السلام المسدّي حينما تناول مشكِلات المصطلح مقرونة بالنقد وبالطرح الابستيمولوجي. ونلاحِظ أنّ مصطلح (*Métalangage*) قد أدخِل في الدّرس اللّساني العربي من مختلف الأبواب المفتوحة: اللّسانيات، السيمائيات، المنطق؛ وبمختلَف لغات المصدر المتاحة (الفرنسيّة والإنجليزيّة أساساً): مِن هنا أحد مصادِر الاختلاف في ترجمته بمقابلاتٍ عربيّة كـ*اللّغة الواصِفة* أو *اللّغة الفوقيّة* أو *اللّغة الماورائيّة* أو حتى بتعريبه إلى *الميتالغة* ..الخ،

كما يشهد المقتبَس الآتي ومجال مرجعه بل وحتى طريقة رسم المصطلح بالحروف اللاّتينيّة المختلِفة عن المعتاد: « تفاديا لاستخدام بعض المصطلحات التي يمكن أن توحي ببعد ميتافيزيقي مثل " اللّغة الماورائيّة " أو " ما بعد اللّغة " إلخ. كمقابل للمصطلح Méta-langage، نقترح مصطلح " اللّغة الفوقيّة ". وعليه فنستخدم مصطلحي " اللّغة الفوقيّة " أو " اللّغة الواصفة " عندما يتعلّق الأمر بالمفهوم العام، ونحتفظ بمصطلحات " لغة اللّغة " و" لغة لغة اللّغة " إلخ، للحالات التي تستلزم تحديد وتعيين مرتبة اللّغة المقصودة في سلّم تراتبيّة اللّغة ». غير أنّه ـ وعلى الرغم من تركيزنا على الباحِثَيْن المذكوريْن في الساحة العربية ـ قليلاً ما نعثر على كِتاب موضوع بالعربيّة في (اللّسانيات) ـ أو بالأحرى في الخطاب اللّساني ـ لا يفتح فيه صاحِبُه أقواساً مِن أجل وضع ملاحظاتٍ تخصّ *اللّغة اللّسانيّة الواصِفة* المتبنّاة أو المفضَّلة لديه ولو أبسط ملاحظة: لهذا سنرى أدناه أنّ الكتب المداخل التي تعجُّ بها مكتباتُ كلِّ الجامعات (العربيّة) ـ مِن حيث يتمّ الأخذ بعلم اللّسانيات ـ هي التي أشعرت بضرورة الالتفات إلى طرائق صوغ المصطلحات. بيدَ أنّه، ولمّا كان جلُّ كتّاب هذه الأخيرة غير لسانيين بمعنى التكوين والتطبيق والممارسة المستمرّة، تسبّب ذلك في مشكِلةٍ ثانويّة تمثّلت في اعتقاد الناس أنّ هذه الأخيرة تُجسِّد اللّسانيات بحقّ، فتشبّث القرّاء بنوعٍ مِن مصطلحيّة لسانيّة يُعتَقد أنّ فيها نصيبٌ تمثيليٌّ ما (représentative) ولا تعكِس بكلِّ جلاء واقِع المصطلحيّة المكرَّسة التي يغلِب عليها البساطة والمباشرة، لأنّها تعليقاتٌ عليها وشروحٌ لها ومقارناتٌ ببعضِها البعض وهي ما يُصنَّف في الخطاب اللّساني أكثر منه في اللّسانيات. بيدَ أنّ هذا ما يجعلها بيئة يستفاد منها في التطبيق المصطلحي، لكن لا نتوقع أن يمثّل صورة التماسك المنتظرة. ذلك أنّه كثيراً ما اعتُقِد أنّ التعرّف على المصطلحيّة الخاصّة باللّسانيات إنّما يتمّ بوساطة رصد المولّدات التي من المتوقّع أن تكثُر فيها، لكن قد تكمن المشكِلة في معاينة المعنى (المفهوم) الجديد وما يمكن أن ينسجم معه من الناحية الصوريّة، قبل أن يُرصَد المولّد نفسُه كعلامة مميِّزة للمصطلحيّة اللّسانيّة. وقد سبق أن أثار جون هامبلاي (John Humbley) هذه المشكِلة بقوله: « واحِدة من المشكلات التي تحول دون مشاهدة المولّد لا تكمن في التعرّف على المعنى الجديد فحسب، لكن في الوصف المَفهومي واللّساني لما تمّت معاينتُه ». وأفضل حلٍّ لملء هذا الفراغ هو خلق فرعٍ يتولّى نقد الاستِعمالات المصطلحيّة الرائجة. والحقُّ إنّ فرديناند دي سوسير ـ كما سنرى أدناه ـ قد وضع اللّبنة الأولى لنقد الاستعمالات المصطلحيّة وعبّر عن تلك الحاجة المسيسة وتنبّأ بأهميّتها منذ إقامته الأسس الأولى لعلمٍ لسانيٍّ حديث وإقدامه على استبدال مصطلح حديث بآخر قديم غالِباً ما يرى أنّه يعاني مِن بعض النقائص التي يُبادِر مِن ثمّ إلى نقدها، فيعمَد إلى وصف الحالة وتفسيرها. وكان صاحِبَ نظرةٍ ثاقِبةٍ في معالجاته المصطلحيّة كما كان في حقل اللّسانيات. والحالُ إنّ ما جاء ضمن *دروس اللّسانيات العامّة* بصورةٍ مجمَلة ومصغَّرة قد تطوَّر تطوُّر اللّسانيات ذاتها. وقد تجسّد أكثر فيما توارثه الجيلُ الذي جاء بعده، ولم يعفيه من نقد *لسانياته*، لكن قد يُخشى أن يكون ذلك النّقد أقلَّ شيوعاً ممّا جاء مقعَّراً أو محدَّباً.

2. عناصر تعليمية اللغة الواصفة

1.2 الوعي المصطلحي

يهمّ عند وصف *الوعي المصطلحي* النّظرُ في تشكُّله والتأمّلُ في كلّ ما يُسهم في ذلك مباشرةً أو بطريقة غير مباشرة. وقد استشعر هذا الأمرَ جلُّ مَن تَعاطى مع المفاهيم اللّسانية ومصطلحاتها مِن قريبٍ أو مِن بعيد. لكن ليس بنفس الدّرجة ولا لدى كلّ المُتعاطين لها. كما لا ينبغي التسليمُ بأنّ الوعي بالمشكِلات المصطلحيّة وأهميّة ضبط المصطلح، قد تمّ دفعةً واحِدة أو خلال فتراتٍ متلاحِقة ومتلاحمة؛ بل تدرّج الوعيُ وتَراتَبَت مراحِلُه وتفاوَت من لسانيٍّ إلى آخر منطلقاً ودرجةً وهدفاً: فمِنهم مَن تقبّله عنوةً، ومنهم مَن نادى بضرورته، ومِنهم مَن بلغ عندهم حدّ النضج إلى درجة أنّهم تبنّوه منهجاً نقديّاً صارماً يُبرزون بوساطته مغالطات غيرهم المصطلحيّة ومفارقاتهم المفهوميّة ـ كما سنرى مع ظهور المصطلحيات النّقديّة. وهناك مَن تتبَّع تشكّل الوعي المصطلحي فوجده متوفّراً في مستوىً أوسع كما يؤكّد محمد رشاد الحمزاوي الذي يُطلق العنانَ لوصفه هكذا: « إنّ جميع المعطيات تفيد وتقرّ أنّ العالم العربي المعاصر

واعٍ كلَّ الوعي بهذه القضية [قضية المصطلحات] لأسبابٍ استوجبتها تقاليده الثقافية والحضارية، وفرضتها ضرورة أحكام المعاصرة والحداثة.

فالنهضة العربية الحديثة، على ما فيها من سلبيات وإيجابيات، تعتبر مغامرة لغوية لأن العرب المحدثين قد نظروا إلى الحضارة العصرية وإلى التقدم من خلال اللغة، فالنصوص المتوفرة من بداية النهضة حتى يومنا هذا تشهد عموما بأنهم تصوروا الحضارة لغوية معجمية، تدرك من خلال معجم سحري جامع شامل يشفي غليل السائلين ويحصنهم من الحيرة ويخرجهم من التخلف إلى النور. فيبدو أن الحضارة الحديثة تدرك عندهم بمعجزة لغوية مثلما نشأت حضارتهم العربية الإسلامية بمعجزة القرآن وإعجازه، وبالتالي فإن الوعي الحضاري يستوجب عندهم وعيا لغويا، وما إليه من وسائل ومنهجيات أساسها اللغة، مما يوحي أن التطور الحضاري ينعكس في التطور اللغوي الاصطلاحي، فهو على قدر ما يتوفر من مصطلحات وما تشمله من مفاهيم وميادين » (محمد رشاد الحمزاوي، 1986، ص12 – 13).

على كلٍّ، وبمقتضى هذه الحقائق المتضاربة، يبدو أنّ الوعي المصطلحي وهو قيد التشكّل ـ بل في تشكُّلٍ مستمِرٍّ ـ يسلم تدارسُه وتصفّح معالمه ـ أي علاماته ودلالاته ـ مِن خلال ضبط عوامله ومِن حيث رصد اتّجاهاته ومعرفة روّاده.

2.2 عوامل الوعي المصطلحي

ليس مِن دقّة المنهج أن يُتناوَل المصطلح ـ وكذا المصطلح اللّساني ـ بالاقتصار على مكنوناته ومكوِّناته الدّاخليّة لوحدها، وذلك كما اختبرناه نسبيّاً في الفصل الثّاني من الباب الأوّل. فعلاقة الفرد (المستعمِل) بذلك المصطلح ـ والواقِع خارج حدوده وأطرافه كما جاء في ذات الفصل المشار إليه في هذه الفقرة ـ مُعتَبَرٌ أساسيٌّ في المعادلة التي نتمثّل مُتغيّراتها في بحثنا هذا. ويتأبّى القفز على تلك الثّروة اللّفظية المُصطلحيّة المرفَقة بتحليلات اللّسانيِّين (الفرد المستعمِل) والتي تقِف بارزةً مُسفِرةً عن امتلاء روح أصحابها (اللّسانيِّين المؤوِّلين) بالوعي المصطلحي الذي نرى أنّه يرتبط بثلاثة عوامل أساسيّة، هي:

- مُداوَمَة التّكوين والبَحث
- امتلاك حسٍّ بيداغوجيٍّ
- هاجس تحديد المفاهيم

1.2.2 مُداوَمَة التّكوين والبَحث

يعزو بعضُ الباحِثين الوعي المصطلحي إلى استمراريّة التّكوين وما يُفرزه مِن ضرورات مواصلة البحث الذي يقتضيه ميدان العمل والمستفسِر بدوره عن الاستعمالات المصطلحيّة المختلِفة (M.-C. L'Homme, 2004, p.56-60). فكذلك لا يمكن اعتبار التّكوين الذي يحظى به اللّساني في اختصاصِه مادّة ذات شغلٍ قد بلغ غايتَه فانتهى إذن، بحيث لن يبقى له بعد ذلك سوى أن يُقبِل على أداء وظيفته إذا كانت له وظيفة متّفقٌ عليها وبادية للعيان. وذلك أنّ اللّساني باحِثٌ ـ ويظلّ كذلك طيلة قبوله بهذا المقام ـ كأنّ *الدّراسة والعمل الشاقّ هما الوجه الحقيقيّ الوحيد للّساني في عالم الشّغل والبحث ودنيا العلوم والمعلومات*. وقد يظلّ اللّساني لهذا السّبب عاكِفاً على خدمة مصطلحيّة علمه على الدوام وعلى خلاف كثيرٍ من الباحثين والمحترفين، كالمختصّين في الرياضيات الذين قد لا ينتبه بعضُهم كثيراً إلى مصطلحيّة علمهم في تركيباتها ومجازاتها باعتبار أنّ مادّتهم جاهزة ومحدَّدة سلفاً وأنّ تسميّاتهم مستقرّة إلى الأبد. وقد رسَّختها الوجهة التّعليميّة المتجذِّرة في مجالهم وسخّرتها المجالات التّطبيقيّة التّابعة كالفيزياء والكيمياء وغيرهما. لعلّ هذا ما دفع أيضاً بأحد علماء الرياضيات والمنطِق المتهوِّرين ـ وهو داود هيلبرت David Hilbert (1862-1943) ـ إلى الزّعم بأنّه إذا عوّضنا في الهندسة مثلاً مصطلحيْ *النقطة والضّلع* بغيرهما من الكلمات مثل *الكرسي والطاولة* فلن تتعرّض مفاهيم الرياضيات لأدنى تغييرٍ ولا لأيِّ تشوُّهٍ ولا انفصامٍ. وليس مِن الغريب ولا التعصّب أن يعلّق رونيه لافاندوم (René Lavendhomme) على هذا العبث الصارخ الذي مِن المفارقة أن يصدر عن ألمع الرياضيِّين والمناطِقة، بوصفه مزحة سخيفة ومردودة ولا تليق بعلم دقيقٍ كالرياضيات طبعاً (R. Lavendhomme, 2000, p.165.). بل أكثر مِن ذلك بكثيرٍ؛ ثمّة مَن انتبه، في لحظة مِن لحظات التدبّر في علاقات اللّسانيات بالرياضيات وفيما رأينا أعلاه

مِن قلّة عدد المكترثين بتكوين مصطلحيّة لسانيّة قارّة، إلى سببٍ ـ مِن أسباب تلك القلّة ـ ذي صلة بعلاقة من هذه العلاقات.

فأخذ ينصح اللّسانيِّين بأن يأخذوا بأسباب التكوّن في الرياضيات ويهتمّوا بالتّحصيل في مجالها من أجل التمكّن من اللّغة التي تُصاغ بها المفاهيم اللّسانيّة، وذلك بحجّة أنّ ما يفتقِر إليه اللّسانيّون عادةً هو حسن الصياغة ودقّتها، كما تنقصهم العناية بشأن صَوْرَنَة مادّتهم البحثيّة وبَنْيَنَتها.

وقد وردت هذه النّصيحة على شكل عتابٍ في نصٍّ لـ إيف جانتيوم (Yves Gentilhomme): « حينما يطّلع عالِم الرياضيات على بعض مؤلّفات اللّسانيات الحديثة، تنتابه أحياناً أحاسيس ـ قد تكون على وجه حقٍّ أو باطلة بالجملة ـ بأنّ الأشياء ذاتها يمكن أن يُفصَح عنها بطريقة أدقّ ممّا جاءت عليه، وبطريقة فيها من الكثافة والبداهة ما يعين المؤلّف لو أنّه يملِك تكويناً رياضياً كافياً وحالفه الحظّ في أن يكتسب بعضَ مفاهيم المنطق الصوري. فلنقلْ بصورة عامّة: حبّذا لو سبق له أن طبّق ما يُدعى العلوم الدقيقة، وبصورة خاصّة: حبّذا لو كان كُفْئاً في تسخير بعض المفاهيم التي هي جدّ أساسيّة في مجال الرياضيات، ويستعين نتيجة ذلك بالمصطلحيّة الرياضيّة المعاصِرة. ما سيجنِّبه ـ من جهة ـ اكتشاف (أمريكا) في كثيرٍ من المناسبات ولمراتٍ لا تُحصى؛ وما يحفظه ـ من جهة أخرى ـ مِن الاستعمال المفرِط لبعض المصطلحات الرياضيّة المنقولة إلى اللّسانيات بطريقة فوضويّة ومن دون أيِّ همٍّ تدقيقيٍّ، إن لم نقل وهي تحمل مفاهيم متناقِضة» (Y. Gentilhomme, p.44-45.). ونضيف إلى ما جاء في هذا النصّ حرفاً بالقول: حبّذا لو تمكّن ذلك المؤلّف اللّساني مِن اكتساب كفاءة الاقتصاد في استعماله لبعض المصطلحات التي اعتاد تناولها في مجال اللّسانيات وهو غالِباً ما لا يحتاج إليها ضرورةً. لهذا فبقدر ما سنرى ـ في الفصل الأوّل من الباب الخامِس ـ أنّ مدار ما يؤجِّج ذلك العتاب يرجع في الأساس إلى ظاهرة التكرار والاجترار، سنكون قد كشفنا ـ في الفصل الأوّل من الباب الرّابع ـ أنّ تشومسكي غالِباً ما يتحامل على الأنحاء التقليديّة وكذا الأنحاء البنويّة لا لشيءٍ إلاّ لكونها تفتقِر إلى الدقّة في الصياغة مع إقراره ـ مِن جهة ـ بأهميّة تلك الأنحاء من حيث المحتوى؛ ووصايته ـ مِن جهةٍ أخرى ـ بالتحفّظ دون الانحناء أمامها بالتقديس. ما جعله يُبدي بذلك استعداداً للأخذ بكثيرٍ ممّا خلّفته تلك الأنحاء. لكنه يضع شرطاً يقول بضرورة إعادة النّظر في طريقة صياغتها للمفاهيم ويصدح بواجب معالجة أشكالها رياضيّاً ومنطِقيّاً كما يتسنّى لجميع فروع العلوم الإنسانيّة أن تُطبِّق عليها المعطيات الرياضيّة والتقنيات المعلوماتيّة: وهذا ليس بالأمر الغريب ولا النادر (Didier Baurigault, 1994.). وهو ما يؤكّد عليه عبد الرحمن الحاج صالح كما في المقتبَس الآتي: « إنّ اللّغة إذا نظرنا إليها باعتبارها ظاهرة مِن ظواهر هذه الدنيا فهي كسائر الظواهر الطبيعية قابلة للرصد والتحليل والتقنين والتعليل. فلا يُستغرَب أن يدخل في تحليلها وتفسيرها التكميم والمعادلات الرياضية؛ إذ العلم الصحيح يُبنى كما هو معلوم على الاستقراء والاختبار من جهة واستخدام الوسائل العقلية من جهة أخرى » (عبد الرحمان الحاج صالح، 2007، ص267.). ومن هنا أخذت المصطلحيات الحاسوبيّة التي تعمل على حَوْسَبَة المعطيات اللّسانيّة، تشكّل تحدياً معرفياً بالنّسبة للّغة منذ أن أخذ الإعلام الآلي ينضج في أربعينيات القرن العشرين. وفي هذا الصدد يرى ميلكا افيتش (Milka Ivit) في كتابه Trends in Linguistics أنّ هذه النّظرية المرتبطة بتلك المصطلحيات وبهذا الإعلام الآلي قد طوّرت الدّرس اللّغوي المعاصر بتعاضدها مع المناهج المعرفية الحديثة مثل اللسانيات البنويّة. وذلك بما أوضَحَته من أنّ اللّغة نظام يتشكّل من وحدات محددة تحديداً دقيقاً، ويرتبط بعضها ببعض بعلاقات متبادلة، وأن هذه الوحدات محدودة من حيث العدد، وليست كبيرة، ولكن توليفاتها تمتد إلى ما لا نهاية. واعتماداً على هذه المقولة نجح علماء الرياضيات في تطبيق منهجهم التحليلي على اللغة (ميلكا أفيتش، 1996، ص432.). وكذلك تتأتّى الحاجة إلى التّكوين، ممّا أسماه الابستيمولوجيّون *هَمّ توسيع الآفاق والزوايا* (Élargissement des perspectives). وهو همٌّ لا يُمكِن الاستِجابة له مِن غير الاستسلام لضرورة *نقل المفاهيم* وبالتالي النظر في المصطلحيّة التي تكون قد وُضِعت كأرضيّة في العلوم المنقول منها. وستظلّ اللّغة موضوعاً مشتركاً بين هذه العلوم كلّها كما يرى عبد الرحمان الحاج صالح قائلاً: « هذا والذي جمع بين العلميين كالفيزيائي والإلكتروني وغير العلميين

للدراسة النظرية والتطبيقية هو اهتمام بعض هؤلاء وأولئك بظاهرة اللسان البشري وشعورهم بعدم اكتفائهم بما تمدّهم لهم مادّتهم حول هذه الظاهرة المعقدة العويصة (وإن كانت أقرب الظواهر إلى الإنسان) وبحاجتهم المسيسة إذن إلى التعاون مع غيرهم للخوض في مثل هذه الدراسة.

ولم تكن اللسانيات الحديثة بغريبة في هذا التقارب والتعاون إذ أقبل عليها الكثير من المهندسين وغيرهم يسألون أصحابها عن بنية اللغة ومجاريها. وهكذا تكوّنت الفرق من الباحثين المختلِفي الاختصاصات يجمعهم اهتمام واحد هو الاهتمام بظاهرة اللسان البشري والبحث عن مجاريها وقوانينها وأسرارها » (عبد الرحمان الحاج صالح، 2007، ص269.).

ويبقى أنّ ذلك يحتاج إلى تعاطي الكِتابة طيلة مِشوار البحث والتّكوين لنشر الأفكار والمفاهيم المتحصَّل عليها مع امتزاج العلوم، وكذلك يقتضي الإعلان عن نتائج البحث المتوصَّل إليها أثناء الاعتكاف على دراسة عناصر جزيْئيّة متوقّفة على علومٍ بمفردها. والحال إنّه، حتّى في هذه الحالة، تشكّل المصطلحيّة في حدِّ ذاتها عقبة أمامَ كلّ كتابة منسجِمة (في خصوص العقبات المصطلحيّة التي تحول دون وضوح الكِتابة العلميّة يُنظر: .Jean Peytard, 1980, p.100-108).

2.2.2 امتلاك حسٍّ بيداغوجي

أمّا الوضع الحرج الذي يجتازه المصطلح اللّساني فقد قُيِّض له من يَعي قضاياه ويحسب له الحسابات الضروريّة وهم اللّسانيون المنظّرون الذين خصّصوا قِسطاً مِن عملهم ومِن راحتهم للتأمّل في مصطلحيّة علمِهم بالموازاة مع انشغالاتهم البحثيّة الصريحة. وذلك في المعالجات المصطلحيّة الضمنيّة وعلى الرغم من قلّة الاكتراث المشار إليها أعلاه. إذ يُشترَط في هذا السياق على كلِّ لسانيٍّ أن يملك أوّلاً ضرباً مِن المعرفة الحدسيّة بموضوعه وأخرى مكرَّسة أكاديميّاً. ثمّ يشتغِل على دراسة موضوعه دراسةً اختباريّةً وعلميّة. وأخيراً عليه أن يتدبّر حالَه بطريقته الخاصّة ــ أو بما يُصطلح عليه عادةً ــ لتوصيل المعرفة اللّسانيّة بمصطلحيّة دقيقة: فيقتضيه ذلك كلّه نوعاً من البيداغوجيّة والتعليميّة إلى جانب تحليل الواقِعة اللّغويّة ووصفها. لاحِظ مثلاً هذا الاكتراث عن طريق المعالجة المصطلحيّة الضمنيّة المسخَّرة في كنف السياق المعرِّف، والذي يوحي بأنّ الأمور بعيدة تمام البعد عن أن تكون تامّة ومحسومة:

« Par parole nous entendons désormais le système auditif des symboles linguistiques, l'enchaînement des sons articulés »(E. Sapir, Le langage, 1970, p.27).

فمثل هذه المقدِّمات الحريصة على التّوضيح، وإن كان إدوارد سابير (Edward Sapir) يَصطلح عن طريقها مِن موقِع اختصاصه مع قرّائه المطّلعين ويطمح من خلالها إلى تكريس المفهوم الذي يقصده مِن مصطلح *parole* (الكلام)، تدلّ في آنٍ على قلقٍ يثيره الحسّ البيداغوجي والحذر دون سوء التفاهم والفهم وعلى وعيٍ مسبقٍ بأنّ المفاهيم غير دقيقة وغير محسومة مهما تُتَح لمصطلحاتها مِن سُبل التّداول إلى غاية اشتهارها. بل إنّ كثرة التعامل معها وفق مفاهيم غير محدَّدة ومبهمة أحياناً ــ نظراً لشهرتها تلك المزعومة ــ هو الدّافِع الأساس إلى مثل هذه الوقفات التوضيحية التي يُتحرى فيها الدقّة مخافة تسطيح الأمور وتمييعها، وخشية الجري وراء مجرّد تكديس المعرفة. وفي هذا الصدد تستقصي الباحِثة روسيتزا كيهانج (Rossitza Kyheng) ــ مِن جامِعة باريس 10 ــ الكيفيّة التي تمّت بها مَفْهَمَة مصطلح *parole* عند دي سوسير، وتستجلي المراحِل (شبه التّعليميّة) التي تدرّجت عليها تلك المَفْهَمَة. فتذكر الحاجة البحثيّة والبيداغوجيّة التي ألحّت على هذا الأخير بأن يقِف حينئذٍ عند المصطلح، منذ المرحلة الأولى التي أخضعه فيها للتفريغ مِن المفاهيم الدّائرة حوله والتي كانت سائدة قبله، إلى المحطّة حيث يقدِّم المفهوم الذي يقصده هو الآخر وحيث يضع علامة دالّة على تحوّلٍ في تصوّر الأشياء (R. Kyheng, 2008,.). وذلك في إطار ما تبلور لديه مِن فِكرٍ ورؤىً وفي حدود زاوية الموضوع التي اختارها، وانطِلاقاً من الابستيمولوجية والنّظرة المَعرفيّة الموجوديّة اللّتيْن سلّطهما على عمله العلمي الوصفي التّصنيفي، والتّنظيري، والتّعليمي (.- Simon Bouquet, 2008). ومِن هنا نلفي كذلك لويس يلمسلف يقدِّم عمليّة التّعريف على وضع المصطلح. أي يفضِّل السّبق بتعريف المفهوم المراد تناوله وتقديمه ــ مع الاحتفاظ على المصطلح القديم ــ على (مجرّد) البحث عن مصطلحٍ جديدٍ كلّما جدّت المفاهيم وعلى وضع ما مِن

شأنه أن يقدِّمه في زيٍّ قشيبٍ من باب التميّز أو الطرافة بل الموضة. لذا فهو، وإن كان من رواد اللّغة الواصِفة ـ وأوّل مَن استعمل هذا المصطلح الذي لا يملك الجميعُ مفاتيحَه، لا يولي للمصطلح ـ أي عمليّة التسمية الحَداثيّة (تُفرَض التسميات أحياناً مِن باب إبداء الوجه الحديث والمستحدَث (الحداثي) للشيء أو المفهوم أو الظاهِرة المراد دراستها؛
يُنظَر: محمد سبيلا، الحداثة وما بعد الحداثة، 2007) ـ أهميّة إلاّ ثانويّة. مع العلم ـ أو ذلك أنّ المصطلح جزءٌ مِن تلك اللّغة الواصِفة. وذلك ـ كما يعمد إلى شرحه ـ يرجع إلى حتميّة إعادة التعريف كلّما استدعى الأمرُ ذلك (L. Hjelmslev, 1971, p.19.). ثمّ إنّه ليس بمجرّد ما تُضاف إلى المفهوم بعضُ الخصائص أو يُعاد تنظيمُه سيستدعي الأمرُ وضع مصطلحٍ جديدٍ مكانَه.

لأنّه قد يكون السّبب في لجوء البعض إلى استبدال المصطلحات ببعضها البعض خاصّة عندما تتناقل المفاهيم عبر الترجمة، قد يكون السّبب جهل المترجِم بوجود ذلك المفهوم الذي كان يؤدِّيه مصطلحٌ من المفروض أن يُؤخذ بعين الاعتبار ـ على الأقلّ في الهامش ـ حيث يُشار إلى العلّة الحقيقيّة التي أدّت بالمترجم إلى العدول عنه إلى غيره وما هو وجه الضرورة الذي يكون قد اقتضى ذلك مهما يكن قصورُه في ثقافته الخاصّة.

كما أنّ صياغة الأفكار وفق الإشكاليات المطروحة والتعريفات المراد تناولها، كلّ ذلك يلعب دوراً حاسماً في تبيان الحقائق التي تمّت دراستُها كما يفرض استعمالاً لمصطلحاتٍ بطريقة واعية وملتزِمة. فبالتالي متى يَعي المتلقّي أنّ ما يطّلع عليه من المعرفة اللّسانية ليس ملكاً مشاعاً له، كلّ ما يقدِّمه الباحث بأسلوبه الخاصّ يندرج ضمن القسم الذي يمكن عدُّه (ملكًا لهذا الأخير) إذ يقدِّمه بنوعٍ مِن بيداغوجيّة خاصّة. وعلى الرّغم من كونه قد يتضمّن جزءًا من الرّصيد المشاع، فصياغة المعطيات جزءٌ هامٌّ من البحث، بل هو ما يقاس به تفاضل الباحثين، ويشهد على أصالة الباحِث ويُحكَم على قيمة إنتاجه العِلمي الفريد. غير أنّ ذلك يُسهم أحياناً في تكريس الاختلاف. فأن نعرف أنّ *دروس اللّسانيات* لدي سوسير كتابٌ موضوعٌ بناءً على محاضرات هذا الأخير، مِن قبل ثلّة من تلامِذته الذين رتّبوا بمنهجيّتهم الخاصّة ما سجّلوه معطياتٍ ممّا حضروه من تلك المحاضرات، يغيِّر كثيراً من الأشياء مقارنةً بما لو كان الكاتِب المباشِر لذلك الكتاب هو دي سوسير نفسه وقياساً بالأهداف التي يكون هذا الأخير قد ابتغاها مِن نشره لدروسِه تلك، وذلك على الرغم من القداسة التي فرضتها نسخة تلاميذه على تلكم المحاضرات بل على أعماله اللّسانيّة والفقهيّة والمقارنة كافة (S. Joseph, p.07-09.). وهذا قد فتح المجال لكلِّ مُريدٍ أن يُرفِق نسخته بحواشٍ كثيفة على سبيل التّوضيح والتّدقيق في المسائل الابستيمولوجيّة المتعلّقة باللّسانيات وباللّغة، والتي يكون دي سوسير قد أثارها خلال دروسه إن ظاهِراً أو تقديراً. وقد وقع الخلاف بالفعل إلى درجة أنّه ظهرت مؤخّراً نسخة تحمل عنوان (Écrits de linguistique générale) كادت أن تُغيِّر الوضع فتُقلّب النسخ السابقة رأساً على عقب (F. de Saussure, 2002.). وكان المحقّقون قبل العثور على هذه النسخة يتراشقون بالتُّهم حول ضلوع كلّ خصمٍ في تحوير المفاهيم نتيجة سوء استعمال المصطلحات. يمكن استرجاع هنا ـ على سبيل المثال ـ ما كان ردولف انجلر (Rudolf Engler) يرمي به زميله شليجل (Schlegel) في خصوص سوء استعمال هذا الأخير لمصطلحيْ (Scientifique) و(Historique) إلى درجة تنافي المصطلحيْن بعضهما بعضاً. وكلٌّ يسنِد إلى أستاذهما المشترك دي سوسير ما يزعم مِن مذهبٍ فيما يقول (R. Engler, p.100-112.). لكن مهما تبلغ الخلافات حدّ الخطورة، فإنّ ذلك ينمّ عن الحسّ البيداغوجي المرفِق لها والذي تولّد لدى بعض اللّسانيِّين ـ على غرار هذين الباحِثيْن المحقّقيْن ـ مع انطوائهم على وعيٍ مصطلحيٍّ مثير للانتباه. وقد برز على إثر هذا الحسّ عامِلٌ آخر لهذا الوعي هو كثرة الميل إلى *تحديد المفاهيم* الذي بلغ بدوره حدّ الهوس عند بعضِهم كما نسترشِد به في المطلب الآتي.

3.2.2 هاجس تحديد المفاهيم

لقد شخّص عبد السّلام المسدّي هذا الهاجس فأسماه *رسم حقل المفاهيم*. وهو ما يؤدّي إلى التكثير مِن *إعادة التعريف* كما يتنافى عنده مع الاستخدام الشّائع للألفاظ على غرار ما يشرحه هذا المقتبَس: «

فالحاصل إذن أنّ ما ينشده البحث المعرفيّ من رسم حقل المفاهيم من خلال جدول الألفاظ كثيرًا ما يتعذّر عند الإبقاء على الاستخدام الشّائع ». ويتكاثف هذا المشكل في حالة اللّغة العربيّة التي تعتمد المخطّط التقليدي ـ أي الترجمة واستحضار المفهوم من خلال اللّغة المصدر ـ ذلك أنّ لغة أهل العلم، وبخاصة اللّسانيات، لغة تختصّ بمفردات يصعب على المترجم أحيانا الإتيان بمثلها في لغته، إذ تكمن الصعوبة في فهم مدلولات المصطلح الأجنبي من جهة وفي إمكانية التعامل مع الموروث اللغوي العربي من جهة أخرى.

لذلك نلفيه يلجأ تارة إلى التعريب وأخرى إلى تفسير المصطلح أو كليهما معاً رغم أنّ للعربية قدرةً عالية على احتواء مشكلة المصطلح الغربي بما يتناسب وصناعة المعجم اللّغوي العربي. والحال إنّه على الرغم مِن ذلك الهاجس فقد حاد كثيرٌ مِن رواد التحديد المفهومي عن القواعِد التي طالما تغنّت بها المصطلحيات الكلاسيكيّة.

لهذا نتساءل: هل يجهلون تلك القواعِد أم يجحدونها عن قصدٍ ومع علمهم بوجودها ؟ فما عدا ليلى المسعودي التي نذرت عملها المصطلحي لمراجعة المعجمات والأعمال اللّسانيّة العربيّة وفق القواعد المصطلحيّة المتعارف عليها عالميّاً، فالمجال يكاد يخلو من المحسوبين على النظريّة المصطلحيّة العامّة. وتظلّ مهمّة تحديد المفاهيم عامّة إذ لا تقتصِر على علمٍ دون آخر، بل ثمّة مِن المختصّين في مناهج البحث العلمي وفلسفته مَن يذهب إلى اعتبار الإغفال عن تحديد المفاهيم مِن أخطاء التّوثيق في حدِّ ذاته، تلك الأخطاء التي لا يُتوقّع معها التوصّل إلى النتائج المرجوّة؛ ولاسيما عندما يتعلّق الأمر بتلك المفاهيم التي يُعوَّل على الاصطلاح عليها بواسطة كمٍّ هائلٍ مِن المرادفات كما في علم النفس مثلاً حيث « يستعمل بعض البحاثة مصطلحات علميّة كالدّور، والموقف، والباعث، والحافز، والدّوافع، والقيّم دون تحديد مفاهيمها وفق أهداف البحث أو الدّراسة، والتي قد تتداخل حدودها عند بعض المدروسين (العيّنة) فتكون الإجاباتُ منحرفة عن أهداف البحث ويبرز التّبايُن بين مفرداتها، وذلك لأسباب علميّة وثقافيّة ناتجة عن عدم تحديد المفاهيم من قبل الباحث وغموضها لدى بعض المبحوثين » (عقيل حسين عقيل، 1999، ص218 – 219.).

3.2 اتجاهات الوعي المصطلحي

حينما نعتبر العوامل السابقة سيُصبِح مِن الطّبيعي أن نلفي لدى بعض الباحثين في مجال اللّسانيات ـ المنظّرين منهم والمطبّقين سواء بسواء ـ إحساسًا بمُشكِلات المصطلح اللّساني. لكن ثمّة مَن أعرَض مِنهم عن دراستِها وحلحلتها داخلَ المتون اللّسانيّة وخارجها تحت شِعار (لا مُشاحة في الاصطلاح). وهناك مَن عرض شيئًا من تلك المشكلات المصطلحيّة داخلياً بهدف التّوثيق والتّدقيق ورفع اللّبس مِن غير الولوج فيها صراحةً مِن البوابة المصطلحيّة الخاصّة. وآخرون تفطّنوا فعلاً إلى ضرورة البحث أوّلاً عن خلفيّة مَعرفيّة صلبة لتأطير العمل المصطلحي اللّساني تأطيراً علمياً صريحاً. ويهمّ التطبيقَ المصطلحي ـ على مَدى ما ينشغِل به المرءُ ـ النّظرُ في هذه الاتّجاهات الثّلاثة جمعاء لغايةٍ منهجيّة هامّة في ذاتها ومهمّة بالنسبة للدّرس اللّساني ومثرية على مستوى المصطلحيات التي نكرِّر دائماً أنّها لا مَحالة ملتفِتة إلى التطبيق المصطلحي.

1.3.2 لا مُشاحة في الاصطلاح

نلمس عند مَن يقول باللاّمُشاحة في الاصطلاح استشعاراً لخطورة ضبط المصطلح والمفهوم معاً: وهو ما نستشفّه مِن خلال الميل إلى تعريف المصطلح وإعادة تعريفه ولو نسبياً. لكن وعلى الرّغم مِن ذلك أو بسبب مغالاة غيرهم في تبنّي مبدأ التّعليل، فإنّهم عفوا مشاركتهم في الأمور الثانويّة ـ إن لم نقل الأمور التافِهة على حدّ تعبير بعضهم ـ في سبيل إرجاع التطبيق العملي هيبته. ذلك أنّ اللّغة عندهم ـ وأصلاً ـ مزوَّدةٌ داخِليّاً بما مِن طبيعتِه أن يؤدّي إلى أمن اللّبس ذاتياً ما دام مَقصدُها مُوجَّهاً نَحو الإفادة وباعتبارها أداة للتخاطب والتفاهم، وهذه الوظيفة حقّاً لم يغفل عنها القدماء (أبو البركات ابن الأنباري، 1957، ص49 ـ 59.). ثمّ إنّ هذه الطائفة، على الرّغم مِن الطّابع السلبيّ البادي على رأيها، أسهمت كثيراً في نقل الدّرس اللّساني الغربي إلى العالم العربي وفي تقدّم الأوّل على إثر تطبيقات روادها الذين لا يُبالون حقّاً وتحقيقاً بالعراقيل التّسمويّة الجذريّة والعَرضيّة. مرّ أنّهم يركّزون في ذلك على مبدأ اللاّمُشاحة في

المصطلح؛ يُفسَّر هذا المبدأ عندَهم تفسيراتٍ جمّة على غرار اعتِبار « أنّ دلالة الألفاظ فيها [النصوص المراد ترجمتُها] مَحدودةٌ مَضبوطةٌ، وليست محلَّ جدَلٍ أو نزاعٍ في غالِب الأحيان. فأهمّ ما يُعنَى به صاحِبُ العِلم هو الفِكرة والنَّظرة المَوضوعيّة، دون تأثُّر بِشعورٍ فرديٍّ أو بِعاطِفة شخصيّة» (إبراهيم أنيس، 1972، ص.173). فالمُلاحَظ مِن خلال هذا المقتبَس أنّ التعارضَ حاصِلٌ بين المفاهيم العِلميّة والآراء الشخصيّة، ما يؤول إلى اعتبار مَصدر الانشِغال بالقضايا المُصطلحيّة اللاّزمة، شبهَ معادِلٍ للانزياحات الذاتيّة المتطفّلة؛ فالأوْلى بالتّالي أن يستغني عنها كلُّ ذي اهتمامٍ *بالفِكرة والنَّظرة المَوضوعيّة*. ما يجعل العمل المصطلحي عملاً ثانوياً وفُضلة بالنّظر إلى قيمة تلك الفِكرة.

ويرى إبراهيم مدكور في كلمةٍ له أنّ قيمة لغة العلم في أن يلتقي عندها العلماء، وهي ولا شك اصطلاح وقد قيل قديما (لا مشاحة في الاصطلاح). من هنا يحكم بأنّه مِن العيب أن يلتقي العرب عند اللّفظ الأجنبي ثم يختلفون في مقابله العربي. كما يذهب إلى أنّ استقرار الاستعمال وشيوعه وذيوعه يمنح المصطلح العلمي قوّة تحقّق فيه أسباب البقاء والحياة،

وأنّ المعجمات العلمية وسيلة ناجِعة مِن وسائل البحث والدرس وعليها بذلك أن تأخذ باللّفظ الشائِع والاستعمال السائِد، وعلى هيئاتنا العلمية أن تعدّ معجماتٍ متخصّصة يقرّها المشتغلون بالعلم في كل مادّة، وتلك رسالة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمجامع اللغوية والعلمية، واتحاد المجامع. وبذا نحقق وحدة المصطلح العلمي في العالم العربي كما حققها أسلافنا في النهضة الإسلامية (إبراهيم مدكور، 1986، ص17).

إنّ مذهب اللاّمُشاحة في الاصطلاح قديمٌ إذ لا نزال نذكر عبارة الكسائي حين سُئل في مجلس يونس عن قولهم: لأضربن أيُّهم يقوم، لمَ لا يقال: لأضربن أيَّهم ؟ فقال " أيٌّ " هكذا خُلقت (ابن جني، 1952، ص.292). ولسنا نعرف تعبيرًا أدلّ على الوصف المحض من تعبيره " أيٌّ " هكذا خُلقت. وقد استمرّ هذا الاتّجاه حتى لنجده في القرن الرّابع عند ابن فارس الذي يصف أحكام العربيّة وفقًا للاستعمال ليس غير بتعبيره المعروف (ومن سنن العرب كذا وكذا) (ابن فارس، 1963، ص.205). هكذا عثَر بعضُ الباحِثين على أثرٍ بالغ الوضوح لفكرة (اللاّمشاحة في الاصطلاح) وعلّلوا بها قلّة اكتراث بعض اللّسانيين بضبط مصطلحيّتهم اللّسانيّة ضبطاً دقيقاً بل ذهبوا إلى أنّ هذا لا ضيرَ فيه. وذلك عندما قلّبوا صفحات *الكتاب* لسيبويه ولم يجدوا فيه مثلاً أيّ استعمالٍ لمصطلح *الجملة* على أهميّته، وإن كان مفهومُ (الجملة) لم يُغيَّب فيه أبداً، إذ غالِباً ما يأتي تحت تسمياتٍ مختلِفة مثل *الكلام* (محمد أحمد نحلة، 1988، ص17 – 19.) وغيره. هذا، مع العِلم أنّ مصطلح *الكلام* حين يردّده سيبويه بدوره لا يقوم مقامَ *الجملة* في كلِّ الأحوال. فهو يُحمِّله مفاهيمَ أخرى كثيرة غير مفهوم (الجملة)، كـ (اللّغة) و(النثر) و(الخِطاب). وإذا أراد تدقيق مفهوم الجملة استعمل *الكلام المستغنى*، و*الاستغناء*، و*كنت مستغنياً*، و*يستغني الكلام* وغير ذلك (سيبويه، 1977، ص149) ؛ فيقول مثلاً: « ألا ترى لو قلت: (فيها عبد الله) حسن السكوت وكان كلاماً مستقيماً كما حسن واستغنى في قولك (هذا عبد الله) » (سيبويه، 1977، ص.261). كما يسلم التّذكير ههنا بأنّ أمثِلة هذه الظاهرة قليلةٌ جدّاً قياساً بنسبة المصطلحات التي كان لسيبويه فضلُ استِخدامها ثم كُتِب لها الاستِقرارُ في المصطلحيّة النّحويّة ولم يتنازل عنها النحاة مهما يبدُ على بعضِها من اضطِرابٍ في الاستِعمال داخل *الكتاب* عينه. وقد شكّل هذا الموضوعُ أحدَ المحاور التي تتناولها حالياً المصطلحيات النّقديّة (قلّة اكتراث الأخصّائيِّين بضبط مصطلحيّتهم: أسبابها وأبعادها ونتائجها). كما نلاحِظ، على سبيل المثال، المقتبَس الآتي وصاحِبه يتعرّض لمصطلح (اللّغو) فنجده يتحدّث عن (مصطلحات منهجيّة) يكون سيبويه قد استعملها قصداً: « يمكِننا أن نقول بدْءاً إنّ (اللّغو) عِند سيبويه هو: ما لا يعقد عليه مِن اللّفظ في الإعراب. وهو بهذا لا يعني بطلان مادة اللّفظ، ولا يعني بطلان إفادة اللّفظ، كما لا يعني بطلان الإعراب، فسيبويه يستخدم لهذا الأخير مصطلح اللّحن، وهو لا يعني أيضًا التداخل والتشابك، فهو يستعمل لهذا مصطلحات منهجيّة أخرى كاللّبس والالتباس حين يكون في هذا نوعٌ من البلاغة أو كلمة (ملغز) ويستعملها مرّة واحدة وبمعنى سلبي صريح. فاللّغو عند سيبويه مصطلحٌ منهجيٌّ في مجال البلاغة النحويّة أو النظم، شأنه شأن الإسقاط مثلاً، فاللّغو هو وجود اللّفظ وانعدام عمله أمّا الإسقاط فهو حذف اللّفظ وبقاء

فائدته. واللّغو بحكم كونه ظاهرة إعرابيّة له بعدان: ـ بُعد تركيبي ونقصد بالتركيب قوانين تكوين الجملة الصحيحة من عناصرها. ـ وبعد نظمي ونقصد به ـ في ضوء تحليلات الجرجاني ـ إبلاغ العبارة للمعنى أوّلاً وحسن التعبير عن هذا المعنى ثانيًا » (أسامة خليل، 1988، ص17). ونلاحِظ ـ مِن جهةٍ أخرى ـ التجاء بعض اللّسانيين حديثاً إلى اعتناق فكرة *اللاّمُشاحة في الاصطلاح* اعتناقاً نسبيّاً، أي ليس عن قناعة وعن تمسّكٍ بمذهبها بقدر ما يمثّل ذلك سلوكاً ظرفيّاً كثيراً ما تُمليه الحاجة الملحّة على تجاوز مناقشة قضايا التسميات إلى الاشتغال بقضايا التعريف وإبراز المفهوم كما يشهد المقتبَس الآتي: «*تعريف علم الأصوات*: دعي علمنا بعلم الأصوات، خلافاً لعلم الصوت المقابل لـ Acoustique. إنّ هذا الاسم هو ترجمة حرفيّة عن اللغات الأوروبية. وهو يختلف عن مصطلح المشترك أو سر صناعة الإعراب اللذين خصصهما بالتوالي الزمخشري وابن جني لهذا العلم.

إلاّ أنّه معروف في العالم العربي الذي تستعمل فيه ألفاظٌ أخرى إذ إنّ بعضهم يطلق عليه الأصوات اللغوية أو علم الفونيتيك. ومهما كانت قيمة تلك التسميات، يهمّنا كيف عرّفه المجمع. فلقد جاء في مجموعات المصطلحات: (علم الأصوات: علم يبحث في الأصوات اللغوية من حيث مخارجها وصفاتها وكيفية صدورها) » (محمد رشاد الحمزاوي، 1988، ص233 ـ 234. نقل مصطلح *الأصوات اللغوية* عن: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، وقال "وهو مؤلّف مخصَّص لعلم الأصوات العربيّة". ومصطلح *علم الفونيتيك* عن: أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة، ص66. كما أحال، بالنسبة لتوثيق مصطلح *Acoustique*، إلى مجموعة المصطلحات 71/6 ـ 75. وبالنسبة لتوثيق المعلومة الخاصّة بمصطلح *المشترك* ـ إلى .Cantineau, Cours de phonétique arabe, Paris, 1960, p.132). فجميع مَن قرأ للكاتب الأكاديمي محمد رشاد الحمزاوي يعرف أنّ تفويت هذا الأخير لمناقشة تلك التسميات العديدة باسم *اللاّمُشاحة في الاصطلاح* ـ كما تدلّ عليه العبارة المسطَّر تحتها ـ إنّما حصل عن قصد منه لتيقّنه مِن أنّ ذلك لا يناسِب المقام الذي تَواجد فيه وهو مقام تعريف (علم الأصوات حسب المساهمة التي وقّرها المجمع في القضيّة) (محمد رشاد الحمزاوي، 1988، ص.233) ـ كما يقول الباحث ذاته. علماً أنّ أغلب ما وضَع من المؤلّفات والدراسات والمعاجم يدور حول المصطلح تسميةً ومفهوماً. وكذلك تجتاز فكرة *اللاّمُشاحة في الاصطلاح* الدّرس اللّساني الغربي. فهذا مارسيل كوهن (Marcel Cohen) يفضح أكبر مغالطة كرّستها المصطلحات المستعمَلة لتعيين الأسر اللّغويّة ولكنه بعد لفٍّ ودوران ختم نقدَه المطوَّل بالقول « إن هذه مسألة اصطلاح [ويستعمل صيغة *Noms de convention*] ـ فلا مشاحة في الاصطلاح » (M. Cohen, 1934, p.17-18.) ـ تماماً كما فعل محمد رشاد الحمزاوي في نصِّه السابق. وقد حالفه أنطوان مايي (Antoine Meillet) في هذه الأطروحة، على اهتمامه المفرط بالقضايا التاريخيّة التي تؤول إلى التصنيف، فيرى أنّ تصنيف اللّغات تاريخياً إلى كلياتٍ ومقولاتٍ أسر لا ينبئ كثيراً ـ إن لم نقل بشيء ـ عن حال اللّغات العصريّة (.A. Meillet, 1935, p.05).

2.3.2 حلحلة المشكلات المصطلحيّة داخلياً

ليس مِن الضروري أن يكون لهذا الاتّجاه ناطِقٌ رسميٌّ إذ لا يستنِد أصحابُه إلى خلفيّة صريحة من حيث يستمدّ الزّاد المَعرفيّ المُنتَظر مباشرةً، خلفية مِن شأنها أن تشيد بفضل التأمّل في شؤون المصطلح اللّساني وضرورته. ولئن كان تعلُّقُ روّاد الحلحلة الدّاخليّة بالقضايا المصطلحيّة تعلُّقاً نسبيّاً، دون تحديد الإطار المَعرفي المَنهجي المَعمول به مصطلحيّاً، فهي ذات جدوى فيما يتعلّق بالمصطلحيات النّقديّة كما سنرى في الفصل الأوّل مِن الباب الثالث. وكذلك يستمدّ هذا الاتّجاه عناصر القوّة مِن قدرة اللّغة على التعامل مع التجريدات والتخييلات ـ كما يلحّ على ذلك رومان ياكوبسون في سياق حديثه عمّا *يفصل العلامات اللّفظيّة عن جميع أنواع الرسائل الحيوانيّة* (رومان ياكوبسن، 2002، ص.83). والنّموذج المعروف لهذا الاتّجاه تلكم المعالجة المصطلحيّة التي عمد إليها دي سوسير في غضون تناوله لمصطلح *الدّليل اللّغوي* تسميّةً أوّلاً ثمّ مفهوماً، وفي عزِّ المعاودة التي برمجها لدرسه، كما يشهد النصّ الأتي: « ويَزول الالتِباسُ إن نحن أطلقنا على هذه المَفاهيم الثّلاثة المَذكورة هنا [signe/ *si*gnifié signifiant/] أسماءَ يدعو بعضُها بعضًا مع تقابُلها. فنقترح الاحتِفاظ بكلِمة دليل لِلدّلالة على المَجموع وتعويض المُتصوَّر الذّهنيّ بـ *signifié* أي مَدلول والصّورة الأكوستيكيّة بـ *signifiant* أي دال ولِلمُصطلحيْن

الأخيريْن فضلُ إبراز التّقابُل الّذي يَفصِل بينهما أو بينهما وبين المَجموع الّذي ينتميان إليه » (فردينان دي سوسير، 1985، ص.111). ويُواصِل مُنبِّهًا إلى مُقتضيات اختيّاره لِتسمية *(signe)*: « أمّا *signe* (أي دليل) فهو مُصطلحٌ إن نحن رضينا به فلأنّنا لم نجِد له بديلاً نُعوِّضه به فيما هو مُستعمَلٌ مِن الكلام » (فردينان دي سوسير، 1985، ص.111). ويَجوز تطبيق حرفيًّا مُسوِّغات *دي سوسير* السّابِقة على اللّغة العربيّة في وضعها لتسميّة (دليل)، بل هي تمامًا ما أشار إليها م. *الحناش* رغم ما سجّلناه عليه أعلاه مِن الخلط في استِعمال تسميّتيْن مُختلِفتيْن للمفهوم نفسه: « وهي في رأينا ترجمة مُوفّقة أكثر مِن هذه [رمز] الّتي نعمل بها في هذا الفصل لأنّها تنسجِم مع عناصِر المُصطلح: الدّال والمَدلول » (محمّد الحناش، 1980، ص.200).

ونرى أنّ مثل هذه النّماذج قد فتحت الباب على مصراعيه أمام كثيرٍ مِن اللّسانيِّين الذين حذوا حذوها. ذلك أنّ دي سوسير في حدِّ ذاته يراجِع مصطلحاتٍ كان يرى أنّها على الرغم مِن إمكانية الاحتفاظ بها عند الضّرورة كمصطلح *دليل* (signe)، فهي لم تعد تفي بالغرض إلاّ في حدودٍ معيّنة، ولأسباب ترتبط بالخطابيّة والنصيّة ك (استدعاء بعضها البعض) كما رأينا أعلاه في المقتبَس. وقدّم دي سوسير المفاهيم على شكل ثنائياتٍ مِن شأنها أن تضفي على ذلك السديم الذي كان سائداً قبلَه وضوحًا رياضيًا مثلما شاء تشومسكي أن يتمنّى ذلك على الباحثين بالنسبة لمصطلحات النحو التوليدي. غير أنّ المعضِلة التي تترتّب عليها المحاولات الرّامية إلى *حلحلة المشكلات المصطلحيّة داخليًا* هي الحشو والتضخّم المصطلحي. لأنّ زعم القيام بالحلحلة في المتون اللّسانيّة يتطلّب ــ على الأقلّ ــ مراعاة الخطاطة الآتية: التّسمية ↔ المفهوم ↔ التّعريف ↔ المعرِّفات ↔ القيود التّعريفيّة. وإذا ما تصفّح المرء هذه الخطاطة سيجدها تقوم على عناصِر من شأنها أن تحمل أيّاً كان على الوقوع في الحشو. إذ قد لا نجد فيها سوى خانة المفهوم التي يراد تشغيلها. أمّا باقي الخانات ــ وعددها أربع ــ فهي تُعرِّض كلّها من يقصد تلك الحلحلة لخطر الوقوع في الحشو والتضخّم المصطلحي على الرغم من أهميّتها داخل الخطاب. ثمّ إنّ مَن يؤثِر الإيفاء بمقتضيات هذه الخطاطة فاعرف أنّه لا يستوفي مبدأ الاقتصاد المطلوب في الكتابة اللّسانيّة باعتبارها كلاماً على الكلام (عبد السّلام المسدّي، 1986، ص09 وص337 ــ 338). ذلك أنّ أكثر المنظّرين للمصطلحات اللّسانيّة يتّفقون على سيادة مبدأ الاقتصاد إلى جانب الشفافية والملاءمة والاتّساق بين المصطلحات في كلّ كتابة لسانيّة جديرة بهذا اللّقب (Franck Neveu, 2008,). فإذا كان الوعي المصطلحي يقتضي تحقيق المبدأ الأخير ــ أي الاتّساق بين المصطلحات ــ وذلك عن طريق التأمّل الذاتي في الكتابة اللّسانيّة وبوساطة المعالجات المصطلحيّة كما سيأتي أدناه، فإنّه يتهدّد هذه الكتابة عينها إذا بلغ حدّ الإخلال بمبدأ الاقتِصاد في استعمال مصطلحات المصطلحات: ما يؤول منطقيّاً إلى استِحسان مذهب اللاّمشاحة في الاصطِلاح على حساب حركة الحلحلة المهنية بالمشكِلات المصطلحيّة الطّارئة منها والملازمة.

3.3.2 تأطير العمل المصطلحي اللّساني نظرياً

وفي خصوص الطائفة التي تعمد إلى تأطير العمل المصطلحي اللّساني نظرياً، فهي تحشد معظم المؤلّفين للمعجمات اللّسانيّة. لقد اهتممنا بقراءة مقدِّماتهم فوجدناها تسعى إلى مدّ العمل المصطلحي اللّساني برصيدٍ نظريٍّ يكون أصحابُها قد جنوه من فرط تعاملهم مع المصطلحات اللّسانيّة وهي موظَّفة في المدوّنات التي يكونون قد أعملوا عليها الاستقراء. لهذا لا ينفكّ هؤلاء يدعون إلى تخصيص دراساتٍ مستقلّة تُعنى بتلك المشكِلات المصطلحيّة الخطيرة وفتح بوابة المصطلحيات على مصراعيها. واللاّفِت للانتِباه أنّ الطّائفة الثّالِثة التي لا تتلاهى عن بسط يد المساعدة نحو التجارب المُفعَّلة الخاصّة بالمصطلح في شتى المجالات، هي المعوَّل عليها في سبيل استِنباط الرَّصيد المَعرفي المَطلوب فيما يخصّ العمَل المُصطلحي المَنشود. بل ظهر مصطلح *الوعي المصطلحي* بل مهمّة (استنشاء) الوعي *المصطلحي* في أحضان هذه الطّائفة كما يدلّ المقتبَس الآتي ـ أحد نصوص عبد السلام المسدي المتعلّقة بالخطاب النّقدي المُمارَس هذه المرّة على الأدب: « لعلّ أوّل فريضة توجِب نفسَها على المهمومين بالأدب وعلى المُهوَّسين

بخطاب النقد هي العمل على أن يتوفّر (الوعي المصطلحي)، هي الكدّ في سبيل أن يوجد هذا الوعي، وأن يحصل، وأن يكون. هي الكدّ في أن يبعثه هؤلاء المهمومون إن كانت بذوره خامِلة نائمة، وفي أن يُنشِئوه إن كان لزاماً أن يزرعوا بذرة ومشاتلة. هي مهمّة (استنشاء) الوعي المصطلحي ثمّ الارتقاء به إلى الإدراك المعرفي في غير ملاطفة لحقيقة اللّغة بالمجاز، وفي غير إذعانٍ لما تواتر وشاع ثم اطّرد من انزلاقاتٍ ذهنيّة تحرِّف العلمَ عن مسالِكه، ومن متلابسات تتيح لمن خاف صرامة الحكم أن يراوغ بين ظنٍّ بالتقدير ويقينٍ بالاعتبار. مَن المؤهَّل في ذاته بالحديث عن المصطلح ؟ ومن الأولى في نظر العلم الخالص بمعالجة قضاياه التأسيسيّة ؟ » (عبد السلام المسدي، 2004، ص.77). فطبيعة هذه الأسئلة التي لا يتردّد المسدي في أن يسألها في كلّ مناسبة، هي التي دفعتنا إلى عدّه مِن أهل الطّائفة الثالِثة. ثمّ نلاحِظ كيف ربط ذلك الوعي بالمعالجات المصطلحيّة التي لا تأنف العملَ داخل اللّغة وعن اللّغة مهما يكن المجال: لسانيات أو أدب أو غيرهما. علماً أنّ المَسدي هو مِن بين المتحمِّسين لـ *النَّقد الألسني* المُمارس على الأدب كما يسمِّيه (عبد السلام المسدي، 1994).

✓ نتائج الوعي المصطلحي

إذا كانت الطّائفة الأولى مَعذورةً في رأيها الصّريح المتعلّق بتخوّفها على نفاذ الوقت والمجهود بحثاً في المسائل المصطلحيّة على حساب المسائل اللّسانيّة، والطّائفة الثّانية مَفهومةً في قَلَقها المنبعِث مِن خطر ضياع المفاهيم اللّسانية لعدم وضوح الجوانب التّسمَويّة الرّافِدة؛ فقد ثبَت عندنا أنّ الطائفة الأخيرة لا تصدُر أحكامَها فيما يتعلّق بالمصطلح عامّة وبالمصطلح اللّساني خصوصاً، عملاً بالحدَس الذي يرتفِق به درسُها اللّساني فحسب بل عن وعيٍ كامِلٍ بالقضايا المصطلحيّة الحسّاسة المُترتّبة عن الإشكالية المزدوجة المثارة أعلاه: لذا غلب على روّادها التأمّل الذّاتي في كتاباتهم اللّسانيّة وتخصيص معالجاتٍ جوهريّة أو ثانويّة تنهض بالهمّ المصطلحي.

3. التأمّل الذاتي المصطلحي

إنّ أقلَّ ما يمكِن أن يستوقِفنا على عتبات هذا التحليل ويُعلِن عن نفسه: هو كون هذا التطبيق يبدأ مِن داخل النصوص اللّسانيّة عينِها كما رأينا أعلاه ــ وتحت ضغوط ما يسمّى بآلية التأمّل الذاتي في الكِتابة (في الحقيقة تُشكّل مصطلحيّة التأمّل / التردّد / عدم الاكتمال، أوّل خطوة ممهِّدة للقراءة التي لا بدّ أن تشمل القيدَ التعريفي المتمثّل في صفة (النّقد)، وذلك حسب إحدى تأويلات حدّ القراءة أو بالأحرى وفق تحديد جاك دريدا Jacques Derrida (1930 - 2004)؛ يُنظَر: عمر كوش، 2002، ص190. نقله عن: J. Derrida, De la grammatologie, Ed. Seuil ; Paris, 1979 ; p.189.). وذلك مهما تبلغ محتوياتُ تلكم الكتابة درجةً عاليةً من التقنية وأرهفت جانب النظريّة الصَّرفة وحظيت بموقِع التحوّلات الجذرية والجسيمة (Métamorphoses) التي تتميّز بها أفكارٌ دون أخرى. كما يمكن نقل هذا التأمّل إلى سياقات التبادل اليومي الذي يقيمه الناس فيما بينهم، إنْ على المستوى الشفاهيّ أم بواسطة الكتابي، أو بالأحرى علينا أن نعيده إلى الأصل الذي نشأ في وسطه ويكثر فيه والمتمثّل في التفاعلات العفويّة، وهو ما يدعى اللّغة الواصِفة (Métalangage) أو الميتاخطاب (ورد هذا المصطلح مترجمًا هكذا من قبل محمّد يحياتن في ترجته للمصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ينظَر: دومينيك مانقونو، 2005، ص.78) (Métadiscours)، حيث يؤدّي أدوارًا كالتصحيح الذاتي الذي تظهره عبارات من قبيل: (كان عليّ أن أقول..، بالمعنى الدّقيق..) أو تصحيح الآخر بفضل استخدامات ك (في الواقِع تريد أن تقول..)، أو الإشارة إلى عدم مطابقة بعض الكلمات (إن جاز لي القول، وبعض الشيء..)، أو السعي إلى استبعاد منذ البداية خطأ التأويل ك (من حيث المعنى الحقيقي، مجازًا، من حيث جميع معاني الكلمة..)، وكذلك الاعتذار بـ (دلني على العبارة، إن جاز لي أن..)، يمكن المواصلة على هذا المنوال كالتأكيد هذه المرّة بـ (أقول وأشدِّد..)؛ وإذا كانت هذه الاستعمالات قمينة بأن لهذا يرى « إنّ الميتاخطاب ليس حكرًا على التفاعلات العفويّة، فهو ليس بغائب في الخطابات المراقبة جدًّا، أكانت هذه الخطابات مكتوبة أو شفويّة، ذلك أنّ المالفّظ مِن مصلحته أن يعرض صورة رجل يتجادل مع لغته وخطابه أو خطاب الغير، إنّ وجود الميتاخطاب كوجود تعدّديّة الأصوات، يكشفان عن الطابع الحواري الجمّ للخطاب، الذي يجب أن يتحسّس سبله وأن يتفاوض عبر مشبع بالكلمات والملفوظات الأخرى [...] لقد سعى دو قولمين (170:1987)

بلورة هذا المفهوم بالتمييز بين الملفوظات الميتاخطابية والملفوظات الميتاتبليغية والملفوظات الميتالغوية، الملفوظات الأولى، وهي الأكبر عددًا، تهمّ الكلامَ الصادر أثناء التبادل مِن قبل المتفاعلين، أمّا الثانية، فتهمّ تسيير التفاعل (أحاول أن أكون واضِحًا، هل فهمتني..)، أمّا الملفوظات الميتالغوية، فهي تهمّ اللّغة (هذه هي الكلمة المناسِبة، بالمعنى المتداول..)، بيد أنّ الحدود بين هذه الأنواع الثلاثة صعبة في كثير من الأحيان » (دومينيك مانقونو، 2005، ص.79).

1.3 أسباب التأمّل الذاتي في الكتابة

1.1.3 تأزّم وضع الكتابة اللّسانيّة

لقد سُخِّر هذا التأمُّل نبضاً يُقاسُ به مدى تأزّم وضع الكتابة اللّسانيّة حيث يعامِل الدّارسُ نصَّه في لحظة الكتابة (التحرير والمراجعة) كأنّه هدفٌ في ذاته وليس مجرّد (وسيلة) قد تتحوّل إلى أثرٍ علميٍّ يمتّ بأسبابٍ كثيرة إلى دراسة جانب من جوانب اللّغة ويفيد غيرَه مِن الباحِثين والممارِسين والمتعامِلين باللّغة مباشرةً، ويستهويهم على نواحٍ مختلِفة ويُستهدَف قراءةً ودراسةً؛ فبدلاً من ذلك صار البحث اللّساني خطاباً في خطاب الخطاب أي لغة مقابلات تفسِّر اللّغة (العلم) التي تتناول اللّغة كموضوع إلى أن صارت المدوّنات اللّسانيّة مسرحاً للتطبيق المصطلحي. وقد أجاز عبد السلام المسدّي هذا التأمّل الذّاتي الدّاخلي وحلاّه صلاحيّة (عبد السلام المسدي، 2004، ص.144 – 145). لهذا فلنختبر هذا النوع مِن التأمّل لكي نرى ما إذا كان بإمكانه أن يرقى إلى نوعٍ من النقد الذاتي أو على الأقلّ إلى مظهر من مظاهِره. لاحِظ انشطار مهمّة عبد الصبور شاهين وتوزّع مواقِفه بين تقديم المفاهيم وتحليلها والتصريح بالتأمّل في المصطلحات التي وُظّفت بادئ الأمر في اللّغة المصدر وتعقّب الحال التي آلت إليها في اللّغة الهدف أو إقرار ما ينبغي أن تؤول إليه؛ دونك هذا المقتبَس المثال، وهو عيِّنة من عشرات النصوص العربيّة المنصبَّة في هذا النوع مِن التأمّل: « هناك مصطلحات يجب فهمها قبل معالجة الأفكار الأساسية في هذا الموضوع، وأول المصطلحات كلمة (*Phone*) وتعني حين تستخدم في علم اللغة (الصوت المفرد)، أي: الصوت اللغوي البسيط الذي يمكن تسجيله بالآلات الحساسة في المعمل، وقد يستخدم في نفس المعنى كلمة (*Son*)، ولكن الأولى هي المشهورة: ثم يتولد عن هذا المصطلح مصطلح آخر هو (*Phonème*)، ويقصد به (الوحدة الصوتية) على مستوى التشكيل أو التنظيم الأدائي، ولقد تقوم هذه الوحدة على صوت واحد (*Phone*)، وقد يدخل تحتها مجموعة من الأصوات أو الأعضاء، التي يطلق عليها أيضا: (*Allophone*) ومعناه: صوت آخر، إشارة إلى وجود هذا الصوت الآخر إلى جانب غيره داخل الفونيم. فالفونيم إذن مصطلح فونولوجي، تدور حوله بحوث كثيرة، وربما كان من أعقد ما واجه العلماء من مصطلحات، عندما أرادوا تحديد مفهومه، على الرغم من أن ترجمته إلى العربية واضحة، وتأتي الصعوبة عندما يراد تفسير الأساس الذي تقوم عليه هذه الوحدة الصوتية: أهو أساس عضوي ؟ أم نطقي ؟ » (عبد الصّبور شاهين، 1984، ص.115). وبإمكان الدّارس المصطلحيّ أن يُلاحِظ بعد إيراد هذا النصّ المقتبَس مِن طيات كتابٍ خاصٍّ باللّسانيات كيف ينتشر التحليل فيه، وهو يتناول مفهوماً يندرج مباشرةً في منظومة المفاهيم اللّسانيّة، ويُطبَّق على شبكة من المصطلحات المتشابكة والمتغايرة التي حشدها صاحِبُ الكتاب الأصلي. ويحدث ذلك كلُّه بمعيّة المصطلح المحوري الذي يتمّ تقديمه بهذه الكيفيّة التي لا تخرج عن التأمّل الصريح ذي الخطوط العصريّة، والذي لا يُعدّ غريباً على الدّرس اللّساني العربيّ ولا سمةً خاصّة به، إذ هو متأصِّلٌ فيه وممتدٌّ إلى الدرس اللّساني الغربي أو وافِدٌ من هذا الأخير، فلا موالاة أحدهما للآخر هنا ولا مناهضة كاملة.

إنّ هذا التصوّر على ما يقرِّره حمزة المزيني يصرف المسألة الحضارية عند العرب من سياقها الحقيقي المتمثل في متابعة الاكتشافات العلمية والمساهمة فيها إلى الغرق في موجة المُواضعات الاصطلاحية فتتحول أزمتنا الحضارية إلى أزمة في المصطلح (حمزة المزيني، 2004، ولاسيما تعليقه على كلام محمد رشاد الحمزاوي: ص.204). فبذلك يتجلّى اللّساني المتأمِّل على أنّه أوّلُ مَن يُطبِّق على عملِه ذاك الذي لم يكتمل بعدُ، نوعًا مِن تحليل الخطاب (اللّساني): ففي كلتا الحالتين (الدلالة على النضج وآية التأزّم) نكون إزاء تطبيقٍ لا يقلّ أهميّة من العمل المصطلحي الذي يأتي مِن الخارج. بل قد نجد ذلك

التطبيق أكثر مصداقيّة من هذا العمل الذي يأخذ في إطاره كلُّ مَن انتبه إلى ظاهِرة مصطلحيّة هامشيّة ومرحليّة في الكلام عن تدهور وضع المصطلح اللّساني وعن كونه مرشَّحاً لمزيدٍ من التدهور. ولا يسعنا في هذا السياق إلاّ أن نحيل إلى مثال إحالة خاطِفة حيث نجد صاحِبه في حالة من اصطناع ظواهِر يبدو أنّها لم تعُد من مشوار العمل المصطلحي لأنّ اللّسانيين ذاتهم بحثوا فيها وقدّموا أجوبة عن الأسئلة التي طرحوها، من ذلك ما يستمرّ العمل المصطلحي في إثارته من ثنائيات (اللّسان / اللّغة) و(اللّغة / الكلام) في موضوعات بعيدة تمامَ البعد عن هذه الأخيرة (طاهر جيلالي، 2006، ص.19 – 28). وهناك حيث تُقارَب المسألة باعتِبارها مشكِلاً يتعلّق بالترجمة، كما أخذ هاني يحيى نصري يشرح لنا القضيّة باعتبار أنّ الفلاسِفة مثلاً يكتبون بلغاتٍ مختلِفة، يصرِّح بعضُهم أنّها من نتاج عملهم الدؤوب على ترجمة نصوصٍ أجنبيّة بعد أن يكونوا قد تأمّلوا فيها مراراً (هاني يحيى نصري، 2004، ص46).

2.1.3 نظرات انعكاسيّة مراجِعة:

كلُّ مَن تناول أيَّ موضوعٍ يتّصِل باللّسانيات سعى إلى مناقشة المسألة الاصطلاحية – داخل هذا الاختصاص بالدرجة الأولى وفي ثنايا الكتابة اللّسانيّة – بوصفها العقبة الكأداء التي تواجه مشروعية استقرار العلم ولاسيما في المؤسسة العلمية العربية. ومِن بين المواد العلميّة والتطبيقيّة (اللّسانيّة) التي مسّها هذا النوع من النظرة الانعكاسيّة الهادِفة إلى المراجعة، مادّة *تحليل الخطاب*.

الظاهرة التي يصوغها ميشال بيشو (Michel Pêcheux) حول هذه المادّة على شكل مفارقة، فيقول: « *مفارقة مادّة تحليل الخطاب*: يعني هذا أنّه (مِن خلال تقلّباتها وانزياحاتها وتعثّراتها) أصبح لا يمكن الفصل بين هذا التمرين وبين التفكير النقدي الذي يمارسه على نفسه فصلاً نهائياً، تحت تأثير حتميّتيْن اثنتيْن: التطوّر الإشكالي لنظريات اللّسانيات من جهة، وتحوّلات الحقل السياسي التاريخي من جهة ثانية. إذن حالتان من الأزمة اللّتان يلتقيان عند النّقطة الحاسِمة لمادة تحليل الخطاب » (M. Pêcheux, 1981, p.05.). وأحد أسباب هذه النظرات الانعكاسيّة الشكّ في الحدس الذي ينتاب اللّساني حول المفاهيم التي يتناولها فيستأنف حديثه حول نفس القضيّة مرّة تلو أخرى يروح ويجيء بين التسمية والمفهوم إلى أن يكتمل الحدّ الذي وقد مثّل كلٌّ مِن برنار فكتوري (Bernard Victorri) وكاترين فوكس (Catherine Fuchs) في مقدّمة كتابهما بظاهِرة المشترك اللّفظي أنّ مثله في ذلك مثل كثير من المصطلحات اللّسانية، مفهوم يسهل إدراكه إدراكا حدْسيّا، ولكنه يبدو عصيّا على الحدّ الجامع والمانع(Bernard Victorri et Catherine Fuchs, 1996, p.11.). وبينما يُجري بعضُ الباحثين نظراتٍ انعكاسيّة بعديّة على أعمالهم، نجد بعضهم الآخر يُرفِقونها بتلك النظرات متزامِنةً مع حَدَث الكِتابة، وتعدّ جوليا كريستيفا أنموذجاً لهذا التأمّل الذّاتي المصطلحي المتزامِن. وقد التقط بعض الابستيمولوجيين هذا التصرّف وأسماه (Tentative réflexive) (Jean-Louis Chiss & Christian Puech, 1987, p.24.). كما التصقت بها ظاهِرة وضع المصطلح، نتذكّر أنّها صاحِبة الفضل في توليد مصطلح التناص. وهذه الأفكار المسبقة، وهذا التأمُّل الذّاتي يعبِّر عن نفسه في المستويات الآتية:

- مستوى التعامل مع القاموس
- مستوى اعتبار المصطلح وتقدير أهميته
- مستوى تصوّر الخطاب العلمي نفسه وعلاقته بالمصطلح

إنّ الفكرة القائلة بأنّ تكريس الجهود للبحث في الميادين التأمّليّة المُنكبّة على المصطلح، كما يفعل بعض اللّسانيين، هو تخلٍّ عن البحث اللّساني بالكامِل، هي فكرةٌ إن لم تكن خاطئة فهي غير دقيقة. ذلك أنّ اهتمام اللّسانيِّين ذاك بمشكلات المصطلح لا يعود إلى تخليهم عن البحث اللّساني بقدر ما يعود إلى وعيهم بأنّه ما من شكل من أشكال الممارسة إلاّ ويتعيّن وثاقه بتفكيرٍ نظريٍّ صارم. فحتى التراث ليس مجرّد معطيات، إذ أنّ أكثر مَن انكبّ على تدارسه يصرِّح أنّه يقوم على المعطيات والمفاهيم الواصِفة والتعميمات والتأملات والتخمينات التي تستهدِف إلى تعليل هذه التعميمات. وهذا ما نقرأه عند عبد القادر الفاسي الفهري إذ يقول: « يمكن تصنيف فضل التراث إلى ثلاث مقولات: 1. المعطيات، 2. المفاهيم الواصِفة والتعميمات، 3. التأملات والتخمينات التي تستهدِف إلى تعليل هذه التعميمات. لن أهتمّ إلاّ بالمقولتين الأولين، ذلك أنّهما متماسكتان تماسكاً حميماً » (A. Fassi Fehri, 1982, p.28-29.). وكما

أنّ هذا التأمّل يحصل عموماً مع ظهور موادّ علميّة جديدة كما حدث بالنّسبة للّسانيات التّداوليّة حيث قاد الاختلاف المصطلحي إلى الانصراف عن مضمون هذا المجال العلمي من حيث موضوعه وإشكالاته البحثية، وعلاقته بالدرس اللساني المعاصر، وما يمكن أن يفاد منه في دراسة التراث العربي، وتحليل الخطاب . ولكن على الرّغم مِن ذلك، فقد سلك كثيرٌ مِن الدارسين في مقابلتهم للمصطلح اللساني التداولي منهجاً واحدا يقوم على كتابة المصطلح الأجنبي الإنجليزي أو الفرنسي بالحروف الغربية مقترنا بالترجمة المقترحة ،من مثل ما يلاحظ في ترجمة سعيد حسن بحيري لكتاب فان دايك (فان دايك، 2001، ص415). وبينما يمكِن لنا أن نتّفِق مع هؤلاء المُتحامِلين على أولئك المُتأمِّلين في مصطلحيّة علمِهم بسبب ما يُسبِّبه تأمّلهم ذاك مِن أسباب الحشو داخل نصوصهم اللّسانيّة. وهو ما يذهب إليه عَمر حلمي إبراهيم (Amr Helmy Ibrahim, 2001, p.209-223). وعلى الرَّغم مِن هذا الاتّفاق النِّسبي، فعلينا واجِب تذكير القارئ أنّ التّطبيق المصطلحي الذي نحن في صَدد وصفه ليس له نزعة غائية داخل النصوص اللّسانيّة. فما عدا مرافقته للمفاهيم اللّسانيّة بتحليل مصطلحاتها ومعالجتها والتأمّل فيها فهو لا يرمي إلى إحلال محلَّ المصطلحي الذي يتطوّر عملُه لحظةً بعد لحظة مرَّة في المجموع (المصطلحي المترجِم) ومرَّة أخرى داخل مجموع (المصطلحي المهني) ـ وفق التخصّص الذي يتموقع فيه كما اللّسانيات في السياق الذي يهمّنا. وذلك يقتضي نوعاً ممّا يُدعى *المَلَكة الانعكاسيّة* (La compétence réflexive) التي تشحِّذ الهمم في سبيل إقامة نظرياتٍ (J. Delisle, 1999, p.49-69).

بل إنّها تهمّ في المواقف التّعليميّة حيث يستدعي الأمرُ تدبّر المصطلحيّة المسخَّرة في تعليم اللّغات خاصّة تلك التي أفادها الدّرس النحوي ـ الذي لم يخل عن الوجهة التعليميّة منذ البداية ـ وكذا الدّرس اللّساني (Liliane Portelance, 1998, p.48.). ويتّجه النشاطُ الذهنيُّ نفسَ الاتّجاه تقريبًا فيما يخصّ تحصيلَ المعرفة الخالِصة التي ما لبثت أن وجدت علاقتَها بمفهوم (اللّغة الواصِفة) ضمنَ التداخلات الممكِنة بينه وبين ما يدعى في علم النفس المعرفيّ (الملَكة المعرفيّة العالِمة) (Compétence métacognitive) أو (Métacognition). وهذه الأخيرة هي عبارة عن تعبئة الذات من أجل التحكّم في استراتيجيات التحصيل، أي إطلاع المتعلّم على آليات اكتسابه للمعرفة. ونلمس أهميّة هذه الأخيرة في كون الإنسان باعتباره « نظامًا طبيعيًّا لمعالجة المعلومات » (كرستيان ككنبوش، 2002، ص.121) قادِرًا على تمييز المعرفة الخالصة والطّريقة المسخَّرة لتحصيلها وكذا اللّغة الأداة التي تحصَّل بها، وذلك كلّه بالنظر إلى عاداته الذاتية. وهذه الملَكة حَريَّةٌ بالتشجيع ولاسيما في بعدها اللّغويّ. نعرف أنّ ممارستنا للّغة هذا لا يُعدُّ نشاطًا تحليليًّا للّغة نفسها ولا مرتكِزًا على الشّعور أثناء إنتاجه، أي أنّها تحدق آلياً. وإذا أمكن لنا ذكر الحدس الذّي بؤرته اللّغة، ولاسيّما إذا كان الأمرُ يتعلّق بلغة الأمّ، فنجد الممارسة (سواء أثناء الإنتاج أم التّلقي) متوفّرة على الفور، مِن غير تدخّل التّحليل أو التّعليل (Laurence Lentin, 1999, p.55.). فالممارسة هنا أشبه ما تكون بالانقيّاد. وفي هذا الصّدد لا يمكن أن نُشبِّه العلماء في تعاملهم مع المفاهيم بكلِّ فردٍ متحدِّث في تعاطيه للمعاني التي يفصح عنها بعبارات لا يلقي إليها بالاً كثيراً بالضرورة، وقد لا يعرف كيف تعمل اللّغة التي تجئ بها هذه العبارات الحاملة لمعانيه تلك. إذ ليس من الواجب أن يعرف كلُّ متحدِّث كيف تشتغل لغة حديثه (Aurélien Sauvageot, 1972, p.181-184.). أمّا العلماء على الرغم من العفويّة التي قد تبدو على بعضِهم في ميلهم إلى التسمية البسيطة المفتونة باللّغة العادية فهم يتحرّون التعليل (Motivation) الذي يجدونه في هذه الأخيرة ولا يمكن تصوّر إتقانهم لإجراء التعليل هذا من غير أيِّ اطّلاعٍ على الأسرار اللّغويّة ومن دون تحكّمهم بالمنطق الذي يُسايره. بل لهذا ينجح التوليد التأهيلي بينما يشقى التوليد الترجمي. ذلك لأنّ سبل التعليل متفاوتة من لغة إلى أخرى، والعالم حرٌّ في أن يلمس السِّمَة المعلّلة بالطريقة التي يريدها فيلتمِس بها المفهوم المقصود.

2.3 نتائج التأمّل الذاتي المصطلحي:

1.2.3 التّصنيف المصطلحي للّسانيِّين:

يترتّب عن التصنيف النّظري الذي رسمنا ملامِحَه في نتائج الوعي المصطلحي تصنيفٌ عَملي أقرب إلى الواقِع تَعزَّز عندنا كنتيجة مِن نتائج التأمّل الذاتي المصطلحي. ونقصد بالتصنيف المصطلحي ما

يتوصّل إليه المتخصِّص في المصطلحيات مِن تصنيف اللّسانيِّن وفق معاملاتهم مع نصوصهم على مستوى المصطلح اللّساني. يقوم التصنيف على التحليل الآتي: عندما نتصفّح أهمّ الكتابات العربيّة التي بحثت في موضوع المصطلح المتداوَل باللّغة العربيّة والمنتشِر في التظاهرات الثقافية على الساحة العربيّة من الملتقيات الفكريّة والدروس الجامعيّة والمنشورات التي تتبعها أو من المفروض أن تعقبها*، ولاسيّما اللّسانيّ منه، ومن زاوية لسانية محضة؛ تستوقفنا:

أوّلا: انشغالات الباحثين في رحاب اللّسانيّات والمستثمرين في رصيدها، وهي قليلة إلى حدّ أنّ عبد السّلام المسدّي استطاع أن يُحصي منها ما كان موجوداً إلى غاية الثّمانينيات معرّفا بمضامين بعضها في ظرف أربع عشرة صفحة من مقدّمته في (علم المصطلح) (عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات، 1984، ص.73 ـ 86) حيث تناولها تحت عنوان: *الجهود العربيّة في المصطلح اللّسانيّ*، مركّزاً على بؤرة المصطلح اللّساني العربي. وهؤلاء هم الذين اتّفق عندهم إلى حدٍّ ما جعلُ المصطلحيات فرعاً من أفرع اللّسانيّات التّطبيقيّة.

وما شئنا إضافته إلى إحصاء عبد السلام المسدي ـ اهتمامات كلّ من: محمود فهمي حجازي، وأحمد مختار عمر، وعبد القادر الفاسي الفهري، ومحمّد حلمي هليل، وعبد الرّحمن حاج صالح، ومحمّد رشاد الحمزاوي، وصالح القرمادي، ومازن الواعر، وليلى المسعوديّ. ويحسن التنبيه إلى أنّ الدرس اللّساني المتفتّح على القضايا المصطلحيّة عاد إلى سابق مجده على أيدي هؤلاء جميعًا، مع تغذيته بغذاء من الثقافة الأوروبيّة التي اكتسبها بعضُ هؤلاء من صلتهم بالغرب وثقافته. وتتبادل الآراء داخِل هذه الكوكبة وتتحوّل وتتكيّف بشكلٍ لافِت للانتباه، على الدارس المصطلحي أن يتحسّس خيوطها المتداخِلة وأن يستوحي من ذلك التبادل منهجاً على أقلِّ التقدير، إن لم يسعفه الاجتهاد على أن يستأثر عبر هذه الشبكة بجميع معالم الانتماء اللّساني للمصطلحيات. فقد اتّضحت لديهم هذه النّزعة من خلال ما نشره كلّ واحد منهم من الدّراسات، سنتثبّت بناء عليها من صحّة انضمامهم إلى هذا الاتّجاه أو من مدى تجاوبهم معه ـ على الأقلّ ـ مهما تتنوّع مظاهِره وتحتكِم إلى التدرّج في تكوين رغبة الانخراط. لكن لم نضع أيدينا لحدّ الساعة على دراسة تكون قد شكّلت (مِن وضْع شكلٍ وطابع) وطبعت هذا الاتّجاه (Façonnage)، ومن شأنها أن تستتبع المُشاكلة الإيجابيّة التي تتيح التداول تلميذاً عن أستاذٍ وقارئاً واعياً عن كاتب مغرض، ما عدا ما ينعكس هذا النزوع اللّساني ضمن مقدّماتٍ تعِد بالتزام الوجهة اللّسانية كما نرى في التمهيد الآتي الذي رُمِز له برمزٍ موحٍ هكذا: « تطرح ترجمة المصطلح الأجنبي إلى اللّغة العربيّة عدّة مشاكل. وسنحاول في هذا العرض أن نحدّد بعض هذه المشاكِل وأن نقترح لها الحلول الممكِنة. وسنحاول أيضاً أن نُبرز مدى قدرة اللّسانيات العربيّة على المساهمة في حلِّ هذه المشاكِل » (عبد العزيز العماري، 2000، ص.87 ـ 99) ؛ لكنّها لا تفعل أكثر من الإعلان عن هذا اللّون اللّساني (العربي) المنشود، وإبداء الاستِعداد (الواهي) لمزاولة الدراسة اللّسانيّة المصطلحيّة المبتغاة و(الميئوس منها)، دون أن نعثر في طيات الدراسة النَّفَس الطويل المطلوب والذي يمكِن أن يحدو الطالب الجامعي حدوه مثلاً. ونثير الانتباه إلى أنّ همّ التصنيف يتناوله كلُّ باحِثٍ حسب الإشكاليّة التي يكون قد طرحها في بحثه. فهذا حسَين نصَّار يعمد إلى تصنيف المعجميين وفق معايير معيّنة وانطلاقاً من الإشكالية التي طرحها يهمّ الاطّلاع عليها (حسَين نصَّار، المعجم العربي نشأته وتطوره، 1965، والمؤلّف حليف الكتابات التي تنظر في النشأة والتطوّر كما في كتابه: نشأةُ الكِتابة الفنيّة في الأدب العربيّ، ط.2، القاهِرة: 1966، مَكتبة النّهضة المصريّة).

ثانيا: هناك فئة أخرى من الباحثين اللّسانيّين الذين يُعتبرون من منظّري المصطلحيّات في حقل اللّسانيّات، أي يحاولون إيجاد أدوات نظريّة ومنهجيّة عمليّة لحلّ بعض المشاكل التي تحول عقبة في

* لا نزال نعتقِد بمركزية الجامعة كوسطٍ فاعِلٍ في تبلور المفاهيم وإخصابها وتناقلها، وفي بعث المصطلحات وتكوينها ونضجها ـــ أو على الأقلِّ باعتبار منشوراتها ودروس أساتذتها البارزين ـــ طرفاً لا يصحّ تهميشُها، ودون الوقوع في التبجيل المفرط، يكفيها فضلاً أنّها تزوّدنا بالعلم والمعلومات وتلقى فينا الوعي بالمشكِلات.

طريق صياغة المصطلح اللّسانيّ صياغة ناجعة من شأنها أن تفرضه. ولكن هؤلاء لم يفصحوا من جانبهم عن تصنيفهم للمصطلحيّات في أيّ ميدان كان. فبقيت مجرّد بحث مصطلحيّ. نذكر منهم: عبد السّلام المسدّي الذي جعل قوامَ عمله يمتدّ على ثلاثة ميادين: اللّسانيات (من الناحية الابستيمولوجية) والنقد الأدبي والإبداع الأدبي (عبد السلام المسدي، 2004، ص143 – 144) ، وعلي القاسمي (علي القاسمي، 2000، ص219 – 237) الذي ينصّ مسبقاً على تقديم الطابع التطبيقي على أيٍّ همٍّ تنظيريّ.

ثالثا: قد ينضاف إلى هذا الاتّجاه أولئك الباحثون الذين قاموا بدراسات في مقام التّرجمة والمصطلح ضمن استراتيجيّة عربيّة (قطريّة) دوليّة، ولاسيما من حيث التّوثيق المفتوح، أي رصد حركة التّرجمة في العالم العربيّ من غير الغفلة – ولو لمرّة – عن مصير المصطلح العربيّ النّاشئ في ظلّ تلك الحركة وكذا التّعريب، فنشير منهم إلى: محمّد ديداوي وأحمد الأخضر غزال، وشحادة الخوري. وتنبغي الإشارة هنا إلى أنّه رغم التّخصّص الذي التزم عبد الرحمن الحاج صالح بالاشتغال في حدوده، ألا وهو اللّسانيّات، فهو حليف الاعتدال عندما اقتضى الأمر أن يبرز الرّقعة المخصّصة للّسانيّ حينما يستدعى إلى المشاركة في عمليّة وضع المصطلحات، إذ وجدناه ملتحقا برأي الاتّجاه الأوّل فيما يتعلّق بهذه النّقطة، فيصرِّح قائلاً: « وهكذا توضع المصطلحات في البلدان التي بلغت مستوى عاليا من العلوم والتّكنولوجيا، فعامّة الخبراء في علم أو فنّ مخصوص هم الذين يصوغون الألفاظ التي يحتاجون إليها عند ظهور الشّيء المحدث لا اللّغويّون. إلاّ أنّ هؤلاء قد يوجّهون الواضعين بل ويرشدونهم إلى بغيتهم » (عبد الرّحمن حاج صالح، 1986، ص.47).

2.2.3 تعميم المعرفة اللّسانيّة:

لقد ترتّب عن التأمّل الذاتي في المصطلحات التفكيرُ في سدّ الحاجات الاجتماعيّة المرتبطة إمّا بتواصل الأخصّائيّين والمهنيّين فيما بينهم أو بين هؤلاء وعامّة الناس. ونظراً لمنزلة المصطلحات اللّسانيّة في أداء هذه المهمّة، نجد جول ماروزو (Jules Marouzeau) يمهِّد لمعجمه بهذه الكلمة: « إنّ هذا المعجم هو أوّلاً وليد الرغبة في جعل أعمال اللّسانيين والنحاة مفهومة من قبل غير المتخصِّصين » (J. Marouzeau, 1933, p.05). وهو يؤكّد بذلك إذن على جدارة المصطلح وعلى أهميّة جمعه لكي يُدخِل غير الأخصّائي في ميدان اللّسانيات والنحو ويجعله يدرك مسائلهما ويألفهما. ونجد صاحِب هذه الكلمة يجعل اللّسانيين والنحاة جنباً إلى جنبٍ هنا لمعرفته أنّ هؤلاء قد تعاطوا المسائل التّعليميّة منذ القديم وقد أدركوا أهميّة معالجة المصطلحات بحيث تناسِب ثقافة المتلقّين كأنّه يستحثّ أولئك إلى الاقتداء بأسلافهم. وفي هذا الصدد يشير محمود فهمي حجازي إلى القطيعة التي قد تحدث بين الأخصائيين والمتلقّين في حال زيادة المصطلحات في التخصصات الدقيقة مع غضّ البصر عن التأمّل فيها وقياس مدى نجوعها في التواصل، قائلاً: « أدت زيادة المصطلحات في التخصصات الدقيقة المتعددة إلى نشوء حواجز اتصالية، تحقق تميّزاً للغات التخصص، ولكنها تعزلها بدرجات متفاوتة عن اللغة المشتركة. وهناك شكوى متجددة لدى جمهور المثقفين من عدم فهم بعض النصوص بسبب مصطلحات وردت فيها. يهتم بهذه المشكلة المشتغلون بتقريب العلوم أو بالنشر الإعلامي أو الثقافي في مجالات علمية، حيث الدقة منشودة والوضوح ضروري. وقد دلت دراسات شتى على رغبة قوية ومتزايدة في المعرفة العلمية، ولكنها المشكلة الحقيقية تكمن في غموض لغة التخصص .وقد تؤدي تلك الحواجز إلى صعوبات في التفاهم بين خبير قانوني وعالم اقتصادي ومهندس تقني ومفكر اجتماعي عليهم التعاون في وضع خطة محددة .إن زيادة المصطلحات مع تشعب الفروع العلمية أصبحت سمة جديدة، لها ضرورتها في إطار التخصص الواحد، ولكنها تؤدي في حالات كثيرة إلى حواجز لغوية وعزلة بين المشتغلين في التخصصات العلمية والمهنية، تجعل التعاون محدوداً » (محمود فهمي حجازي، 1999، ص.44). وقد انتشر كثيرٌ مِن المصطلحات ذات الطابع التعميمي التواصلي على نطاق واسع بطبيعة الحال بفضل تقدم وسائل الإعلام والاتصال التي ساعدت على سهولة التدفق المعلوماتي. وبعد أن كانت مجرّد مصطلحات تقنيّة وتحتكرها فئة متميِّزة من

العلماء والأكاديميين المتخصِّصين في المجتمعات المتقدِّمة علميًّا، وتكنولوجيًا، أخذت تشيع بفضل عناية روادها الذين خدموها إلى أن تصير ذات صبغة شعبيّة.

3.2.3 مُعالجات مُصطلحيّة ضمنيّة:

نقصد بها تلك التعليقات على الاستعمالات المصطلحيّة، التي يزخر بها الخطاب اللّساني. لذا تُشكّل المعالجات المصطلحيّة ذلك التّطبيق المصطلحي الذي يعالج المصطلحات ويخوض في مصطلحيّة معيّنة. وهو ما يأتي من داخِل الاختصاص ولا يستنِد حتمًا إلى نظريّة مستمدّة من المصطلحيات ومتداولة فيها، بل تتّجِه إليه هذه الأخيرة كعملٍ ميدانيٍّ وتطبيقيٍّ من أجل بناء زادها النظريّ واستكمال مناهجها ــ كما سبق أن شرحنا ذلك. إنّ مثل هذه المعالجات متواتِرةٌ في عالم المعرفة والعلم كائنةً ما كانت مشاربُهما. لكن وجودها في طيّات الخطاب اللّساني بشكلٍ لافت للانتباه هو ما أغرانا بتسجيلها هنا بالذات، وذلك حسب ما أملاه علينا بحثنا وما حدّده لنا مِن زاوية النّظر فيها (المعالجات المصطلحيّة).

3.3 أهداف المُعالجات المُصطلحيّة:

1.3.3 بناء صرحٍ مصطلحيٍّ:

لقد اهتمّ جورج مونان ــ في *قاموس اللّسانيات* الذي أشرف عليه ــ بتحديد مصطلحيّة أيِّ علمٍ بوصفها « مجموع الألفاظ الفنيّة التابعة لأيِّ علمٍ أو فنٍّ، والتي تُولَّد مع تطوّر التخصّص في المعرفة العلميّة كما في النشاط الصناعي والتجاري ..الخ » (G. Mounin & alii, 1974, p.323). فما يهمّنا إبرازه هنا كما فعل صاحب هذا التّحديد هو الطابع الحركي للتخصّص الذي لابدَّ أن يوازيه تقصّد بناء صرحٍ مصطلحيٍّ. ومع ذلك فلا تلبث مصطلحيّة أيّ علمٍ حتى تتغيّر مهما يُسعفها الاستقرار. مِن هنا تغلب على الكتابات اللّسانيّة معالجاتٌ مصطلحيّة. ذلك أنّه ليس مِن السَّهل اقتحام البحث في أيِّ مجالٍ علميٍّ ولا الإقدام على بناء صرحٍ مصطلحيٍّ بغير إجراء معالجة مصطلحيّة ومن دون إعداد لغة واصِفة تتعهّد في الأقلّ التمييز بين ما هو *لغة مدروسة* وما هو *لغة دارسة*.

2.3.3 رفع اللّبس: إنّ التركيز على تدقيق المفاهيم هو ما نلفيه بقوّة في مجال اللّسانيات حيث تقوم تلك اللّغة الواصِفة بالتّعليق على المصطلحات اللّسانيّة في صلب المتن أو في الحدود الهامشيّة المتاحة. فكَّرنا مليًّا في مثل هذه اللّغة الثانية فقصدنا الدّراسات التي تعدّ تعليقات على استعمالاتٍ مصطلحيّة، فلم نجدها تستغني عن تجهيز مصطلحات ناقدة ودارسة وواصفة لغيرها من المصطلحات. ونجد هذا العمل عند الغربيِّين أقرب إلى المقدِّمات التي يُعمَد فيها إلى تجهيز مصطلحاتٍ خاصّة وهو عملٌ لا يقلّ أهميّة عمّا يتمّ عادةً في حدود الأبحاث المعجميّة. لهذا تتكرّر تسمية *(Préambules terminographiques)* عند بعض اللّسانيين النقاد لتَعيين هذه الواجِهة النقديّة كما قام به مثلاً كلٌّ مِن فرانك نوفو (Franck Neveu) وبيتر لوريس (Peter Lauwers) في سبيل تمييز مفهوم (tradition grammaticale) (F. Neveu & P. Lauwers, p.07.). بيد أنّه كلّما انتاب اللّساني شكٌّ ما حول إيِّ تسمية من حيث (سوء وصفها للمفهوم) بادر إلى النقد واستطرد في استحضار البراهين حول ما يُبديه من الحرص على أن تكون عليه الأمور، هذا لكي تستقيم التسمية التي يرى فيها غالباً أنّها مناطق مشتبهة.

3.3.3 التمييز بين اللّغة الواصِفة واللّغة الموصوفة:

ومِن النتائج العَمليّة التي يغنمها المحلّل الفطِن هو إيجاد الحلّ الشافي لمعضِلة تيسير النحو العربي التي أخذ عددٌ كبير مِن الباحِثين يخوضون فيها (خالد عبد الكريم بسندي، 2008، ص57 ــ 84). حيث يبيِّن بناءً على ذلك التّمييز أنّ المقصود من التيسير هو النحو العلم (علم النحو) وليس النحو اللّغة ــ أي سمت اللّغة. فاللّغة وضعاً واستعمالاً لا سبيلَ إلى تيسيرها أو تعسيرها بقدر ما يستدعي الأمر الطبيعي اكتسابها وتعليمها ــ أو تعليم نحوها ــ بنحوٍ (علمٍ) ميسَّر لغةً (من ناحية المصطلحات وطرق تقديمها) أي من حيث اللّغة الواصِفة إذن. ثمّ علينا أن نستحضر دائماً أنّ « القواعد بمثابة الأداة أو الآلية التي تُتيح للإنسان أن يتكلّم اللّغة، والتي تُحدّد شروط التّواصل والتّفاهم وضوابطهما بين أبناء اللّغة الواحدة » (ميشال زكريا، مباحث في النّظريّة الألسنيّة وتعليم اللّغة، 1985، ص75). ومِن هنا فلا يفتأ كلٌّ مِن عبد الرحمن الحاج صالح وعبد القادر الفاسي الفهري يذكّران بضرورة الفصل بين الشيئين (المفهوم الأوّل والمفهوم الثاني): إذ أنّ « النحو التّعليمي غير النحو العلمي وكذلك هي البلاغة: وعلى هذا فالنحو كهيكل

للّغة ـ وهو بذلك صورتها وبنيتها ـ شيء والنظريّة البنويّة العربيّة التي هي علم النحو شيءٌ آخر وكذلك هو الأمر بالنسبة للبلاغة، فهي تقابل النحو في أنّها كيفية استِعمال المتكلّم للغة والنحو فيما هو مخيَّرٌ فيه لتأدية غرض معيَّن» (عبد الرحمان الحاج صالح، 1973، ص182، و1984، ص58 – 73). إنّ استلهام النحو في خطواته البحثيّة الأولى والمتطوِّرة ضِمنَ مسارها التاريخيّ مِن: (1. وصف اللّغة واستقرائها، 2. التنظير، 3. تأكيد الوظيفة الإبلاغيّة من خلال تداخل النحو والبلاغة، سوَّغ للّسانيات قدرًا كبيرًا من المبرِّرات الرّامية إلى تجديد مصطلحاتها. ألا يغلب على عبد الرحمن الحاج صالح اعتباره البلاغة امتِداداً للنّحو ويستعين بهذا البعد ليُسقِط على البلاغة ما يراه سليماً بالنسبة للنّحو من ضرورة التمييز بين علم النحو وكيفيّة استعمال المتكلّم للغة ـ كما أسلفنا ويعبِّر عنه المقتبَس الآتي: « لها [البلاغة] مثله [النحو] قواعِد وسنن معروفة فالبلاغة بهذا المَعنى شيءٌ والنظريّة التحليليّة لكيفيّة تخيّر المتكلّمين للألفاظ بغاية التأثير شيء. فالذي يقصده المربّي هو إكساب المتعلّم القدرة على إجراء القواعِد النحويّة والبلاغيّة » (عبد الرحمان الحاج صالح، 1973، ص182). وقبل إيراد شواهِد على هذا الاستلهام المزدوج نريد أن نؤكّد على أنّ هذه الخطوات محاولةٌ تصنيفيّة تتقدَّم على كلِّ مشهدٍ يرسم لنا أحد مواعيد اللّقاء بين اللّسانيات والدّرس النحويّ العربيّ الذي انطوى على ثلاث مراحِل ـ حسب نظرة جعفر دك الباب ـ هي:

« 1. مرحلة الدراسة الوصفيّة التّحليليّة الشّامِلة للمادّة اللّغويّة للعربيّة.

2. مرحلة الدراسة النحويّة التخصّصية.

3. مرحلة تأكيد الوظيفة الإبلاغيّة للّغة عن طريق ربط البلاغة بالنحو » (جعفر دك الباب 1992 – 1993، ص195 – 196).

إنّك لا تجِد تحليلاً منكبّاً على تشخيص المعضلات المصطلحيّة ولا يلتفِت إلى استفزاز قدرات اللّغة، بل ولا يزاول المراوحة بين القطبين المتّصِلين (الوضع والاستِعمال). وقد أثقِل كاهِل اللغة التي قامت فيما مضى بعمليّة المراوحة هذه، حتى ظهرت مصطلحات المصطلحات كأن تُوضَع مباشرةً بعد مرحلة الجمع اللّغوي تسميات، في طريقها إلى تصفية موقِع الوصف النحوي،

من قبل *الانتقال من الوضع الأوّل إلى الوضع الثاني*. فعلى هذا المِنوال نجد كذلك مَن يقابِل بين مصطلحيْن هما: (صناعة النحو والأسلوب العربي) كما في هذا المقتبَس: « ولتقديم المزيد من الأدلة على بطلان نظرية العامل ناقش ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) بابين من أبواب النحو ويرفض أساليب دعت إليها صناعة النحو لا يعرفها الأسلوب العربي ولا ينطق بها العرب» (حازم سليمان الحلي، 1996، ص58).

خاتمة

نخلص من خلال هذه الجولة إلى أنّ تعدّد المشارب المدرسيّة والنّزعات الفكرية التي تجتذب المصطلح اللّساني يمنةً ويسرةً، كثيراً ما يؤثّر على حركة التّرجمة السّائدة في المجال اللّساني العربي والتي ستكون لها بالتالي آثارٌ سلبية أكثر على نموّ هذا المصطلح اللّساني ووضوحه في الكتابة اللّسانية العربية بخاصة. وذلك أنّ صاحب الخطاب اللّساني غالباً ما يتصرّف تجاه ذلك التعدّد في المشارب والنزعات تصرّفاً موجَّهاً في قِسمِه الكبير نحو إصلاح مصطلحيّته وانتقاد مصطلحيّة غيره لكي تتناسب مع تلك المشارب المتعدِّدة والمختلفة في غالب الأحيان ـ بالإضافة إلى حركته نحو تحقيق نسبة لغويّة في مصطلحاته في أقلّ التقدير ـ وكذلك لإثبات حسّه التعليمي وبالتالي دقّة خطابه اللّساني في أحسن الأحوال. والحال إنّ هذا التصرّف (التّحسيني الجمالي) قد يحصل على حساب خدمة المفهوم اللّساني ويعرقل تمرير الأفكار ويكون سبب الإبهام الذي كان من المفروض أن توضع المصطلحات بغرض إزالته. وإذا قيس هذا الصنيع بما قام به النحاة والدارسون القدامى للعربيّة في وضعهم للمصطلحيّة النحويّة مِن دون أن يُعنوا كثيراً بإخبارنا كيف تمّ ذلك وما هو تفكيرهم في وضعها ـ علماً أنّها كانت كثيرة في كتبهم ـ سندرك الفجوة الكبيرة التي آل إليها علاقة الخطاب اللّساني الحديث بالتراث النحوي العربي وذلك نتيجة غلوّ رواد ذلك الخطاب في التفاتهم نحو الدّرس اللّساني الغربي الذي عزّز في بعض الخطباء اللّسانيِّين اعتقادهم بضرورة تعليل مصطلحات هذا الدّرس كافّتها.

مـــــــــراجــــــع

✓ كتب بالعربية:

1. ابن الأنباري (أبو البركات)، أسرار العربيّة، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1957.
2. ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، ج.2، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصريّة، القاهرة، 1952.
3. ابن فارس (أحمد)، الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمى، مؤسسة بدران، بيروت، 1963.
4. أفيتش (ميلكا)، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المشروع القومي للترجمة ـ المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1996.
5. أنيس (إبراهيم)، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهِرة، 1972.

الحمزاوي (محمد رشاد):

6. أعمال مجمع اللّغة العربيّة بالقاهِرة: مناهج ترقية اللّغة تَنظيراً ومُصطلحاً ومُعجماً، دار الغرب الإسلامي، السلسلة الجامعيّة، بيروت، 1988.
7. المنهجيّة العامّة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي)، دار الغرب الإسلاميّ، سلسلة المصطلح العِلمي ونقل التكنولوجيَا الحديثة، بيروت، 1986.
8. الحناش (محمد)، البنيويّة في اللّسانيّات، الحلقة الأولى، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1980.
9. زكريا (ميشال)، مباحث في النّظريّة الألسنيّة وتعليم اللّغة، ط.2، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، 1985.
10. سبيلا (محمد)، الحداثة وما بعد الحداثة، ط.2، دار توبقال للنشر، سلسلة المعرفة الفلسفيّة، الدار البيضاء، 2007.
11. سوسير (فرديناند دي ـ)، دروس في الألسنيَّة العامَّة، تَرجمة مُحمد الشاوش ومُحمد عجينة بإشراف صالح القرمادي، الدَّار العربيَّة لِلكتاب، تونس، 1985.
12. سيبويه (أبو بكر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكِتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج.1، ط.3، الهيئة المِصريّة العامّة للكِتاب، القاهِرة، 1977.
13. شاهين (عبد الصّبور)، في علم اللّغة العام، ط.4، مؤسّسة الرّسالة، سوريا، 1984.
14. عقيل (عقيل حسين)، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، (د.م)، 1999.
15. العماري (عبد العزيز)، ترجمة المصطلح الأجنبي: مشاكل وحلول، ضمن قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانيّة (أعمال ندوة عُقدت بمكناس في 09 - 11 مارس 2000: إعداد عزّ الدين البوشيخي ومحمّد الوادي)، ج.1، سلسلة الندوات (12)، جامعة مولاي إسماعيل (مكناس) - جامعة سيدي محمّد بن عبد الله (ظهر المهراز) - معهد الدراسات المصطلحيّة (فاس)، (ص87 ـ 99).
16. فان دايك (تون أ.)، علم النصّ: مدخل متداخِل الاختصاصات، ترجمة وتعليق سعيد حسن البحيري، دار القاهِرة للكتاب، القاهِرة، 2001.
17. القاسمي (علي)، المعجم والقاموس: دراسة تطبيقيّة في علم المصطلح، ضمن قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانيّة (أعمال ندوة عُقدت بمكناس في 09 - 11 مارس 2000: إعداد عزّ الدين البوشيخي ومحمّد الوادي) ج.2 ..، (ص.219 - 237).
18. ككنبوش (كرستيان)، الذاكِرة واللّغة، ترجمة عبد الرزاق عبيد، سلسلة علم النفس (128)، دار الحكمة، الجزائر، 2002.
19. كوش (عمر)، أقلمة المفاهيم: تحوّلات المفهوم في ارتحاله، المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت - الدار البيضاء، 2002.

20. مانقونو (دومينيك)، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة محمّد يحياتن، سلسلة اللّغة الأخرى، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2005.
21. المزيني (حمزة بن قبلان)، التحيّز اللّغوي وقضايا أخرى، مؤسسة اليمامة الصحفية (سلسلة كتاب الرياض)، الرياض، 2004.
المسدّي (عبد السّلام):
22. الأدب وخطاب النقد، دار الكتب الوطنيّة، بنغازي (ليبيا)، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004.
23. التّفكيرُ اللّسانيُّ في الحضارة العربيّة، ط.2، الدّار العربيّة لِلكِتاب، تونس، 1986.
24. قاموس اللّسانيّات، عربي فرنسي. فرنسي عربي. مع مقدّمة في علم المصطلح، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، 1984.
25. اللّسانيّات وأسسها المعرفيّة، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1986.
26. المصطلح النّقدي، مُؤسَّسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1994.
27. نحلة (محمد أحمد)، مَدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، دار النهضة العربيّة، بيروت، 1988.
28. نصَّار (حسَين)، المعجم العربي نشأته وتطوره، القاهِرة: 1965.
29. نصري (هاني يحيى)، مَنهج البحث العِلمي: دعوة للدخول إلى العلم مِن المنطِق ونظريّة المعرفة، المؤسسّة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004.
30. ياكوبسن (رومان)، الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، ط.1، المركز الثقافي العربي، بيروت ـ الدار البيضاء، 2002.

✓ مقالات بالعربيَّة:

1. بسندي (خالد عبد الكريم)، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي (المصطلح والمنهج: نقد ورؤية)، مجلّة الخطاب الثّقافي، ع.03 (شجون الخطاب التعليمي)، جمعيّة اللّهجات والتراث الشعبي، جامعة الملك سعود، الرياض، خريف 2008، (ص.57 – 84).
2. جيلالي (طاهر)، المصطلحات اللّسانيّة والأداء البداغوجي، مجلّة اللّغة والاتصال، ع.2، مختبر اللّغة العربيّة والاتصال، جامعة وهران، الجزائر، أفريل 2006، (ص.19 - 28).
الحاج صالح (عبد الرحمان):
3. الأسس العلميّة لتطوير تدريس اللّغة العربيّة (بحث ألقي في ندوة اتّحاد الجامعات العربيّة في الجزائر عام 1984)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.1، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص.58 - 73).
4. تكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي الأصيل (محاضرة ألقيت في 1984 في قاعة المؤتمرات لمجمع اللغة العربية الأردني، ونشرت في الموسم الثقافي الثاني لهذا المجمع)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.1، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص.265 – 289).
5. الذّخيرة اللّغويّة العربيّة، اللّسان العربيّة، ع.27، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1986.
6. مدخل إلى علم اللّسان الحديث (4): أثر اللّسانيات في النهوض بمستوى مدرِّسي اللّغة العربية (بحث نُشِر في مجلّة اللّسانيات، ع.4، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، جامعة الجزائر، 1973 - 1974)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في علوم اللّسان ..، (ص.173 - 243).
7. حجازي (محمود فهمي)، دور المصطلحات الموحدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة، اللّسان العربي، ع.47، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1999، (ص.41 – 50).
8. الحلي (حازم سليمان)، تيسير النحو إلى عصر ابن مضاء القرطبي، اللّسان العربي، ع.41، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1996، (ص.50 – 67).

9. خليل (أسامة)، وشائج الرحمن بين لغة عدنان ولوغوس يونان، دراسات شَرقيّة، ع.03 - س.1، دار الألفباء، باريس، ربيع 1988، (ص.11 - 25).
دك الباب (جعفر):
10. نظريّة عبد القاهر الجرجاني اللّغويّة (النّحويّة البلاغية) والبنويّة الوظيفيّة في النّقد الأدبيّ، حوليات جامعة الجزائر، ع.07، الجزائر، 1992 - 1993، (ص.189 - 207)، ص.195 - 196.
11. مدكور (إبراهيم)، لغة العِلم، اللّسان العربي، ع.27، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1986.
12. المسعوديّ (ليلى)، عن بعض الأسس المنهجية في إعداد المعاجم المتخصِّصة، اللّسان العربي، ع.41، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1996، (ص.92 – 96).

كتب (بلغات أعجميّة) ✓

1. Baurigault (Didier), *Lexter, un logiciel d'extraction de terminologie : application à l'acquisition des connaissances à partir de textes*, Thèse de Doctorat, Mathématiques et informatique appliquées aux sciences de l'homme, École des Hautes Études en Sciences Sociales, Paris, 1994.
2. Chiss (Jean-Louis) & Puech (Christian), Fondations de la linguistique : études d'histoire et d'épistémologie, Coll. Prisme, Ed. Universitaires, Paris, 1987.
3. Fassi Fehri (Abdelkader), *Linguistique arabe : forme et interprétation*, Ed. Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, Rabat, 1982.
4. Granger (Gilles-Gaston), *Pensée formelle et science de l'homme*, 2e éd. Aubier, Paris, 1967.
5. Hjelmslev (Louis), *Prolégomènes à une théorie du langage*, Trad. du Danois par Una Canger avec la collaboration d'Annick Wewer, Coll. Arguments, 2e édition révisée (Ed. Minuit), Paris, 1971.
6. Jakobson (Roman), *Essais de linguistique générale* : Les Fondations du langage, T.1-2, Trad. de l'Anglais par Nicolas Ruwet, Coll. Arguments, Ed. Minuit, Paris, 1963 [1973].
7. Lentin (Laurence), *Apprendre à penser, parler, lire & écrire*, 2e éd. ESF, Paris, 1999.
8. Mounin (Georges) & alii, *Dictionnaire de la linguistique*, Ed. PUF, Paris, 1974 [Quadrige / PUF, 2004].
9. Sapir (Edward), *Le langage : introduction à l'étude de la parole*, Trad. De l'Anglais par S. M. Guillemin, Ed. Petite bibliothèque Payot (n° 104), Paris, 1970.
10. Saussure (Ferdinand de-), *Écrits de linguistique générale*, Ed. Gallimard (édités par Simon Bouquet et Rudolf Engler), Paris, 2002.
11. Sauvageot (Aurélien*), Analyse du français parlé*, Paris, Ed. Hachette, Paris. 1972.
12. Victorri (Bernard) et Fuchs (Catherine), *La polysémie : construction dynamique du sens*, Ed. Hermès, Paris, 1996.

مقالات (بلغات أعجميّة) ✓

1. Bouquet (Simon), Ontologie et épistémologie de la linguistique dans les textes originaux de Ferdinand de Saussure (Communication au Colloque international ICHoLS (Potsdam 2008)), Texto 2008 [En ligne], URL : http://www.revue-texto.net/index.php? (Consultée le 10 mars 2008).
2. Cohen (Marcel), Les résultats acquis de la grammaire comparée chamito-sémitique, in *Conférences de l'Institut de Linguistique de l'Université de Paris* (Année 1933), Ed. Boinvin & Cie (Ancienne Librairie Furne), Paris, 1934, (p.17-31), p.17-18.
3. Delisle (Jean), Utilité de la théorie en enseignement de la traduction, in *Traduction : approches et théories*, Coll. Sources & Cibles, École de Traducteurs et d'Interprètes,

Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Saint-Joseph, Beyrouth, 1999, (p.49-69).

4. Engler (Rudolf), Sous l'égide de l'histoire : les métamorphoses d'un terme et ses enjeux théoriques dans la constitution d'une science linguistique au XIX siècle, *Langue française*, vol.48 n°01 (Histoire de la linguistique française), Ed. Larousse, Paris, 1980, (p.100-112).
5. Ibrahim (Amr Helmy), Pour réduire la métalangue dans la terminologie linguistique : la redondance, in *Métalangage et terminologie linguistique* (Actes du colloque international de Grenoble : Université Stendhal, Grenoble III, 14-16 mai 1998, Edités par Bernard Colombat & Marie Savelli), Ed. Peeters, Louvain (Belgique), 2001, (p.209-223).
6. Joseph (S.), A propos de la philosophie du langage, *Revue Langages*, n°21, (p.03-34), p.07-09.
7. Kyheng (Rossitza), Comment a été conceptualisé le terme de "parole" ? Édition génétique du feuillet 176 des manuscrits saussuriens, Texto [en ligne], janvier 2008, vol. XIII, n°1. Disponible sur:<http://www.revuetexto.net/Saussure/Sur_Saussure/Kyheng/Kyheng_f176.pdf> (Consultée le 10 mars 2008).
8. Lavendhomme (René), Terminologie mathématique, in *Des termes et des choses : questions de terminologie*, Centre de Terminologie de Bruxelles – Institut Marie Haps (Dir Caroline de Schaetzen), Ed. La Maison du Dictionnaire, Paris, 2000, (p.165-174).
9. L'Homme (Marie-Claude), Formation et recherche dans le domaine du traitement automatique des langues en contexte universitaire, *Les Cahiers du Rifal*, n° 24 (Actes de la vitrine-forum sur l'informatisation des langues, Montréal, 13 et 14 juin 2003) Rifal, Bruxelles, Décembre 2004, (p.56-60).
10. Marouzeau (Jules), Lexique de la terminologie linguistique, Ed. Librairie orientaliste Paul Geuthner, Paris, 1933.
11. Meillet (Antoine), Structure générale des langues modernes de l'Europe, in *Conférences de l'Institut de Linguistique de l'Université de Paris Précédant la conférence d'Edouard Pichon: Structure générale du français d'aujourd'hui (Année 1935)*, Ed. Boinvin & C^{ie} (Ancienne Librairie Furne), Paris, 1935, (p.05-24).
12. Neveu (Franck), Les problèmes traductionnels des dictionnaires terminologiques en sciences humaines : le cas des dictionnaires de linguistique, in *Réflexions autour de dictionnaires bilingues et multilingues, Deuxième séance du séminaire 18 décembre 2008*, La Maison de la Recherche en Sciences Humaines – MRSH – de l'Université de Caen.
13. Neveu (Franck) & Lauwers (Peter), La notion de « tradition grammaticale » et son usage en linguistique française, *Langages*, n° 167 (La tradition grammaticale: par Franck Neveu & Salah Mejri), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, Septembre 2007, (p.07-26).
14. Pêcheux (Michel), L'étrange miroir de l'analyse de discours, *Langages*, n° 62 (Analyse du discours politique), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, juin 1981, (p.05-08).
15. Peytard (Jean), Écrire sous contrainte(s) terminologique(s) - et contre, *Langue française*, vol.47 n°01 (La terminologie grammaticale), Ed. Larousse, Paris, 1980, (p.100-108).
16. Portelance (Liliane), Enseigner en vue de développer la compétence métacognitive : comment et pourquoi ?, in *Métacognition et compétences réflexives*, coll. Théories & pratiques dans l'enseignement, Ed. Logiques, Montréal, Québec, 1998, (p.47-65).